بسم الله الرحمن الرحيم
العمل الإسلامي
بين دواعي الوحدة والاجتماع ودعاة الفرقة والنزاع

مقدمة :

إن الحمد لله نحمده و نستغفره ، و نعوذ بالله من شرور أنفسنا و من سيئات أعمالنا ، و من يهده الله فلا مضل له ، و من يضلل فلا هادي له . و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شرك له و أشهد أن محمدا عبده ورسوله .

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته و لا تموتن إلا وأنتم مسلمون) { آل عمران ، الآية 102 }

(يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة و خلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا و نساء واتقوا الله الذي تساءلون به و الأرحام إن الله كان عليكم رقيبا) { النساء ، الآية 1 } .

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله و قولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم و يغفر لكم ذنوبكم ، و من يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما) { الأحزاب الآيات 70-71 } .

أما بعد ، فإن لم يعد خافيا على العدو و لا الصديق ما وصلت إليه الأمة الإسلامية اليوم ، و من درك التخلف الذي هوت إليه ، و مستنقع الذل الذي ترقد فيه ، و ما غشي بصيرتها من العمى ، و أصاب خط سيرها من الانحراف ، و اعتراها في طريقها من التيه و الضياع ، وما وصلت إليه من التردي و الانحطاط في مختلف المجالات الحياة .

و نتيجة لذلك أصاب الانحراف الآمة في صميم حياتها ، فالعقيدة أفقدت صفاءها و نقاءها ، و قوتها و تأثيرها ، فلم تعد تثمر في قلوب كثير من المسلمين اليوم قوة الإيمان و لا صدق التوكل و اليقين ، بل أصبحت عند كثير من هؤلاء عبارات باردة لا تثمر يقينا و لا تدفع إلى عمل . و أصاب الانحراف كذلك العبادة و مفهومها و معناها ، ومدلولها ومغزاها ، فلم تعد العبادة هي كل ما كان طاعة الله من الأقوال و الأفعال الظاهرة و الباطنة ، التي يدخل فيها - بداهة - القيام بالفروض الكفائية و المصالح العامة من الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ، و الدعوة إلى الله تعالى ، و الجهاد في سبيل الله ، و الصدع بالحق و الجهر به ، و محاربة الباطل و أهله ، لم تعد العبادة كذلك في أذهان كثير من الناس ، بل أصابها التشوه ، فتقلص مدلولها ، وانكمش معناها ، فأصبحت لا تدل عند هؤلاء على أكثر من حركات شكلية تمارس في نطاق ضيق ، دون استشعار لمعناها ، ودون أن يكون لها أي أثر في الحياة .

و شاعت في الأمة أمهات المنكرات الدائرة بين الكفر الصراح و مغلظات المعاصي ، فحكمت القوانين الوضعية في الدماء و الأموال و الأعراض ، و عطلت الأحكام الشرعية الإلهية !! .

و أصيبت الأمة بمسخ فكري أصابها في الصميم ، فأصبح الحكم بالقوانين في أذهان كثير من أبنائها حاجة و ضرورة يمليها منط وواجب الاستفادة من تجارب الآخرين في مجال التشريع و تنظيم الحياة !! .

و أصبحت موالاة الكفر من اليهود و النصارى و غيرهم من مقتضيات الحنكة السياسية ، و اللباقة الدبلوماسية !! و صار تعطيل الجهاد و شرائعه و تجريم الداعية إليه و المنادين يه نوعا من حسن السيرة و السلوك لابد من إظهاره للتعبير عن صدق النية في الالتزام بالقوانين الدولية المتحضرة التي تدعو للعمل على توثيق و تطوير علاقات حسن الجوار وإقرار السلام بين الدول!!

و في الجانب الاقتصادي أصبح اقتصاد الأمة قائما على النظام الربوي الذي يروج له و يتحكم فيه اليهود في العالم ، و يعملون من خلاله على نهب و سلب ثروات المسلمين ووضعها تحت أيدي أعدائهم .

وفي مجال التعليم قامت المؤسسات التعليمية الحديثة في العالم الإسلامي - من خلال برامج التربية الوطنية - بتحقيق ما عجز الاستعمار عن تحقيقه من سلخ لأجيال المسلمين من عقيدتهم و دينهم ، و زرع لروح . الهزيمة في نفوسهم ، و روح التعلق بحضارة الغرب و الإعجاب بها في عقولهم ، و بث الفكر القومي الضيق الذي يربط الفرد بجنسه ووطنه المحدود ، بدلا من ربطه بعقيدته و دينه و أمته .

و على المستوى الاجتماعي شاعت الرذيلة و غابت و خربت البيوت وتمزقت الأسر ، و كان من أعظم أسباب ذلك الحرب الإعلامية الشرسة التي يخوضها أعداؤنا ضدنا من خلال الإذاعات و التليفزيون و السينما و الفيديو و الصحافة و غيرها من وسائل الإعلام التي هدفها مسخ عقيدتنا و هدم أخلاقنا و تفكيك مجتمعنا .

أما على المستوى السياسي فإن حجم المصيبة يفوق الوصف و يتجاوز الخيال ، فقد ابتليت الأمة بزمرة من الحكام و الطواغيت الذين صاغهم الاستعمار ، و اصطنعهم لنفسه ، لتحقيق أهدافه ، و تنفيذ مخططاته ، التي عجز عن تحقيقها بصورة مباشرة ، فصاروا يحكمون الأمة بالقوانين الكفرية ، و يوالون أعداء الله ، و يحاربون أولياءه ، من الدعاة إلى الله و العلماء ، و يسومون الشعوب المسلمة سوء العذاب ، و يستأثرون بثروات الأمة ، و يصرفونها على شهواتهم الشخصية و نزواتهم الذاتية ، دون رقابة من شرع ، أو مساءلة من قانون ، أو محاسبة من عقل ، في هيام بالسلطة و غرام بالحكم و استبداد بالأمور .

و كان من نتائج هذا الوضع أن فقدت الأمة مكانتها التي أراد الله لها أن تحتلها خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف و تنهى عن المنكر لها السيادة و الريادة ، فهانت على أعدائها الذين استباحوا حرماتها ، فسلبوا أرضها ، و هتكوا عرضها ، و احتلوا مقدساتها، و نهبوا خيراتها و ثرواتها ، بعد أن قضوا على خلافة المسلمين بزرع الفرقة و الخلاف بينهم محققين شعارهم المعروف (فرق تسد) فتفرقت الأمة الواحدة إلى أمم مختلفة و دول شتى و أوطان متعددة ، لكل منها حاكم و أمير و علم و سرير ، فصدق عليهم وصف الشاعر :

و تفرقوا شيعا فكل مدينة فيها أمير المؤمنين ومنبر !!

و كان ذلك ثمرة لما أصاب الأمة من الخلافات و الشقاقات ، و لقد صدق القائل في قوله :

فالخلافات بالخلافة أودت و اقتسمنا و سادنا الدخلاء

هذه الحال المأساوية للأمة الإسلامية يلقي واجب العمل على الخروج منها بمسؤليات كثيرة على المسلمين عموما ، و على من اختارهم الله ووفقهم للعمل للإسلامية خصوصا ، للخروج بالأمة منها .

و قد تحركت للقيام بهذه الوجبات و المسؤوليات عناصر و جماعات عديدة ، وبذلت جهود مشكورة و مساع حميدة ، و إن كانت لا زالت دون المستوى المطلوب بكثير .

و لكن تلك الجهود و المساعي حالت الخلافات الداخلية بين المسلمين دون تؤتي أكلها وتحقق المرجو منها .

و لذلك ، و لأن نصوص الكتاب و السنة و إجماع علماء الأمة متضافرة متواترة على وجوب و ضرورة الوحدة و الائتلاف بين المسلمين ، و حرمة و خطورة الفرقة والاختلاف بينهم .

و لأن مما يدخل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دخولا أوليا الأمر بالاجتماع و الائتلاف و النهي عن النزاع و الاختلاف بين المسلمين ، و العاملين للإسلام خاصة ، كان لابد من الوقوف عند هذا الموضوع بشيء من البيان وقدر من التفصيل حتى يأخذ حظه من البحث و العناية : و لتتضح في الأذهان والعقول أهميته والطريق إليه ، تمهيدا لأن يأخذ بعده الحقيقي في الواقع العملي في الساحة الإسلامية .

و قد رأينا عند تناولنا لهذا الموضوع أن نبين في الفصل الأول الأدلة العقلية في حكمه و أهمية ، و أن نبين في الفصل الثاني واقع الساحة الإسلامية وما تعيشه من أسباب و مظاهر الفرقة والخصام ، و الفتنة و الفصام ، على أن نبين في الفصل الثالث معالم المنهج الصحيح الذي يعنينا الأخذ به ما نحن فيه من فرقة و خلاف .

و في الفصل الرابع سنضع المعالم العامة للإطار الجامع الذي نرى أنه من خلاله يتم تحقيق الخطوات الأولية من التعاون و التنسيق و التناصر و التآزر بين مختلف العاملين للإسلام من الأفراد والجماعات تمهيدا للوحدة الكبرى المنشودة بإذن الله تعالى .

و فيما يلي سنتناول هذه النقاط بالترتيب :

الفصل الأول : الأدلة في الموضوع

على الرغم من أن نصوص الكتاب والسنة و إجماع الأمة من السلف و الخلف كلها متضافرة متواترة في الدلالة على وجوب وحدة المسلمين و حرمة فرقتهم ، إلا أن الغياب المذهل لهذا الموضوع من الواقع العملي للمسلمين يدفعنا إلى إعادة الطرق على أدلته من جديد ، فمن المؤسف و المحزن أن الخلاف و الفرقة بين المسلمين لم تعد شيئا موروثا من التركة السلبية الثقيلة التي ورثها المسلمون من العصور الماضية ، و عهود الاحتلال المباشر ، بل أن هذه الخلافات أصبحت تؤصل و تعمق في واقع الصحوة الإسلامية من قبل بعض العاملين للإسلام ، الذين يربون الأجيال على هذه الخلافات التي ولدنا و نشأنا فنها تبلد إحساسنا تجاهها ، بل أصبح المعروف الذي هو الاجتماع و الائتلاف منكرا ، و أصبح المنكر الذي هو الفرقة والخلاف معروفا ، ولا حول و لا قوة إلا بالله !! .

إن المسلم ليصاب بالدهشة و الحيرة أمام هذه الحال و هو يطالع ذلك الحشد الهائل من الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية ، و أقوال علماء الأمة ، فضلا عن الأدلة العقلية و الواقعية التي تتضافر و تتآزر في الدلالة على هذا الموضوع .

بقول الله تعالى (و اعتصموا بحبل الله جميعا و لا تفرقوا و اذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون) { آل عمران ، الآية : 103 } ، فهذه الآية يبين الله تبارك و تعالى فيها أن العمل على الوحدة بين المسلمين فريضة شرعية عظيمة ، و أن تحقق تلك الوحدة نعمة إلهية كبيرة ، و أن الفرقة معصية كبرى و نقية جلى .

و روى بسنده عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال " يأيها الناس عليكم بالطاعة و الجماعة ، فإنها حبل الله الذي أمر به ، و إن ما تكرهون في الجماعة و الطاعة هو خير مما تستحبون في الفرقة " { المرجع السابق صفحة 75 } .

و يقول ابن كثير رحمه الله عند تفسير هذه الآية " قول الله تعالى (و لا تفرقوا) أمرهم بالجماعة و نهاهم عن الفرقة ، و قد وردت الأحاديث المتعددة في النهي عن التفرق و الأمر بالاجتماع " .

و يقول القرطبي رحمه الله عند تفسير الآية السابقة : " فإن الله تعالى يأمر بالألفة و ينهى عن الفرقة ، فإن الفرقة هلكة ، و الجماعة نجاة ، و رحم الله ابن المبارك حيث يقول :
إن الجماعة حبل الله فاعتصموا منه بعروته الو ثقي لمن دان " { تفسير القرطبي 4/159-160 } .
و قال عند تفسير قوله تعالى (و لا تفرقوا) " ... و لا تفرقوا متابعين للهوى و الأغراض المختلفة ، و كونوا عباد الله إخوانا ، فيكون ذلك منعا لهم من التقاطع والتدابر . " { تفسير القرطبي 4/159-160 } .
و نقل عن ابن عباس أنه قال لسماك الحنفي : " يا حنفي ، الجماعة ، فإنما هلكت الأمة الخالية لتفرقها ، أما سمعت الله بقول : (واعتصموا بحبل الله جميعا و لا تفرقوا) { المرجع السابق صفحة 164 } .
و يقول عز وجل : (إن الذين فرقوا دينهم و كانوا شيعا لست منهم في شيء إنما أمرهم إلى الله ثم ينبؤهم بما كانوا يفعلون) { الأنعام : الآية 159 } فقد ذم الله تبارك و تعالى المفرقين لدينهم المتفرقين فيه ممن كانوا شيعا و أحزابا و طوائف متفرقة على غير هدى من الله تبارك و تعالى ، و برا رسوله صلى الله عليه وسلم منهم .
و حذرنا سبحانه و تعالى من أن نكون من هؤلاء الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون بقوله تعالى : (و لا تكونوا من المشركين ، من الذين فرقوا دينهم و كانوا شيعا ، كل حرب بما لديهم فرحون) { الروم ، الآية : 31-32 } .
و فضلا عن كون التفرق و الاختلاف معصية لله تبارك و تعالى ، فإنه سبب للخذلان و الهزيمة و الفشل ، فقد أخبرنا الله تبارك و تعالى أن شبب هزيمة المسلمين يوم أحد هو ما كان من المعصية و التنازع بين تعض المسلمين قال تعالى : (و لقد صدقكم الله و عده إذ تحسونهم بإذنه حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر و عصيتم من بعد ما أراكم ما تحبون منكم من يريد الدنيا و منكم من يريد الآخرة ثم صرفكم عنهم ليبتليكم و لقد عفا عنكم و الله ذو فضل على المؤمنين) { آل عمران ، الآية : 152 } .
و ليس هذا خاصا بالمسلمين في أحد ، بل إن النزاع و الخلاف مدعاة للفشل و ذهاب الريح في كل زمان و مكان كما أخبر تعالى : (و لا تنازعوا فتفشلوا و تذهب ريحكم و اصبروا إن الله مع الصابرين) { الأنفال ، الآية : 46 } .
و من الأحداث التي وردت في هذا الموضوع قوله صلى الله عليه وسلم محذرا هذه الأمة من الخلاف الذي أهلك الله بسببه الأمم السابقة : (إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب) { رواه مسلم } .
و قوله صلى الله عليه و سلم : (عليكم بالجماعة ، و إياكم و الفرقة ، فإن الشيطان مع الواحد ، و هو من الاثنين أبعد ، ومن أراد منكم بحبوحة الجنة فليزم الجماعة) { رواه الترمذي و الطبراني و ابن أبي عاصم } .
و قوله صلى الله عليه وسلم : (يد الله مع الجماعة) { رواه الترمذي و الطبراني و ابن أبي عاصم } .
و الجماعة التي يأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم و يأمر بالتزامها لها عدة معان تدور حول الحق و أهله المجتمعين عليه .
و قول الرسول صلى الله عليه و سلم : (إن الله يرضى لكم ثلاثا و يسخط لكم ثلاثا : يرضى لكم أن تعبدوه و لا تشركوا به شيئا ، و أن تعتصموا بحبل الله جميعا و لا تفرقوا ...) { رواه مسلم }.

و من أقوال علماء الأمة في موضوع الاجتماع و أهميته و التفرق و خطورته ، ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قائلا " إن من القواعد العظيمة التي هي جماع الدين تأليف القلوب واجتماع الكلمة وصلاح ذات البين ، فإن الله يقول (فاتقوا الله و أصلحوا ذات بينكم) و يقول (اعتصموا بحبل الله جميعا و لا تفرقوا) ... و أمثال ذلك من النصوص التي تأمر بالجماعة و الائتلاف و تنهى عن الفرقة و الاختلاف ، و أهل هذا الأصل هم أهل الجماعة ، كما أن الخارجين عنه عن أهل الفرقة . " { مجموع الفتاوى 28/51 } .

و يقول أيضا : " من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الأمر بالائتلاف و الاجتماع و النهى عن الاختلاف والفرقة " { مجموع الفتاوى 30/421 }.

و يقول أيضا في أسباب الفرقة و أسباب الاجتماع و نتائج كل منهما : " إن سبب الاجتماع و الألفة جمع الدين و العمل به كله ... و سبب الفرقة ترك حظ مما أمر العبد به و البغي بينهم .

" و نتيجة الجماعة رحمة الله و رضوانه و صلواته و سعادة الدنيا و الآخرة و بياض الوجوه ... و نتيجة الفرقة عذاب الله و لعنته و سواد الوجوه وبراءة الرسول منهم . " { مجموع الفتاوى 1/17 }.

و يقول أيضا في نفس الموضوع : " فمتي ترك الناس تعض ما أمرهم الله يه وقعت بينهم العداوة والبغضاء ، و إذا تفرق القوم فسدوا وهلكوا ، و إذا اجتمعوا صلحوا و ملكوا ، فإن الجماعة رحمة و الفرقة عذاب " . { مجموع الفتاوى 3/321 } .

و مع أن الخلاف كله شر كما قال ابن مسعود رضي الله عنه ، إلا أن الخلاف الذي يحصل من العلماء و الكبراء أكبر خطرا ، و أعظم أثرا من أي خلاف يقع من بقية فئات الأمة .

يقول ابن تيمية رحمه الله مبينا الأثر الخطير لهذا النوع من الخلاف : " و هذا التفريق الذي حصل من الأمة علمائها و مشائخها و أمرائها و كبرائها هو الذي أوجب تسلط الأعداء عليها ، و ذلك بتركهم العمل بطاعة الله و رسوله ." { مجموع الفتاوى 3/421 } .

تلك كانت تعض من النصوص و النقول التي تتضافر في الدلالة النقلية و العقلية على وجوب الوحدة و الائتلاف بين المسلمين ، و حرمة التفرق و الاختلاف بينهم ، و تؤكد أن الوحدة سبيل القوة والنصر و التمكين ، و أن الفرقة سبيل الفشل و ذهاب الريح في الدنيا ، والعذاب و الخزي يوم القيامة .

و السؤال الذي يطرح نفسه بعد هذا هو : أين المسلمون اليوم من مقتضيات هذه الأدلة ؟

و الإجابة على هذا السؤال هي موضوع النقطة التالية .

الفصل الثاني : واقع الساحة الإسلامية وما تعيشه من خلافات

إن المطلع على واقع الساحة الإسلامية اليوم يدرك للأسف الشديد أنه رغم كل الأدلة و جميع البراهين النقلية و العقلية التي تؤكد أن الوحدة بين المسلمين فريضة شرعية و ضرورة واقعية .

و رغم اتحاد الأعداء و الخصوم الداخليين و الخارجيين ضد الإسلام و العاملين له .

و رغم ما يعانيه الإسلام و أهله على أيدي أعدائه من الحركات العلمانية و الحكومات الطاغوتية و الأمم الكافرة .

و رغم المصائب التي تعاني منها الأمة و في مقدمتها تدنيس و احتلال مقدساتها في بلاد الحرمين و فلسطين و غيرها وما تتعرض له الأمة من انتهاك العرض ، و احتلال الأرض ، على أيدي التحالف اليهودي الصليبي العالمي .

و رغم الدروس و العبر التي يحفل بها تاريخ المسلمين ، والتي تؤكد أن أعداءهم القدماء و الجدد لم يظفروا منهم بما ظفروا به إلا بتفرق المسلمين و اختلافهم ، و لم ينتصر عليهم المسلمون إلا بتوحد كلمتهم و اجتماعهم تحت راية التوحيد .

رغم كل هذا و ذاك لا يزال المسلمون غارقين في خلافات محتدمة و خصومات مشتعلة حول مسائل و قضايا و أمور لا تعتبر من أصول الدين و كلياته و لا من مواطن الإجماع التي لا يجوز فيها النزاع ، بل كثير منها من المسائل التي ليس لها تأثير لا في حاضر و لا مستقبل .

و من مظاهر و أسباب هذا الخلاف في نفس الوقت تراشق مستمر بالتهم ، دون بينة من شرع ، أو دليل من عقل ، أو أثارة من علم ، و تعصب مقيت للآراء و الشعارات ، و الأشخاص و الجماعات ، و الأقوام و الأوطان ، و تحكيم للهوى و مصادرة لأي رأي مخالف .

و في هذا الجو انبرت مجموعات و أفراد ممن يظهرون أنهم يحسنون صنعا - و هم يسيئون عن قصد و تعضهم عن غير قصد - إلى العمل على تفريق الصف المسلم و تشتيت جمعه و إشعال نار الفتنة والخلافات فيه ، لا يتورعون عن انتهاك أعراض إخوانهم ، و أستباحة حرماتهم ، و إيغار صدور المسلمين عليهم ، مستدلين بأدلة ناقصة ، و نصوص مبتورة و مفصولة من الأدلة الأخرى في الموضوع ، و مستغلين أحيانا عبارات مجملة صادرة عن هؤلاء ، محتملة لمحامل حسنة هي اللائقة بحالهم ، و محتملة لغيرها، فيحملونها على المحامل السيئة ، مخالفين منهج علماء أهل السنة و الجماعة في هذا المقام هذا المنهج الذي يقضي بحمل الكلام المحتمل لأكثر من وجه ، على الوجه اللائق بحال قائلة .

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله : " و الكلمة الواحدة يقولها اثنان ، يريد بها أحدهما أعظم الباطل ، و يريد بها الأخر محض الحق ، و الاعتبار بطريقة القائل و سيرته و مذهبه ، و ما يدعو إليه و يناظر عنه . " { مدارج السالكين 3/521 } .

كل هذا في وقت سلم من ألسنة هؤلاء و أيديهم كل أصناف الأعداء من المشركين و الملحدين و الطواغيت و غيرهم ، بل إن الألسنة التي كثيرا ما تمتد بالسوء إلى الدعاة و العلماء و طلبة العلم و الذين رفعوا رؤوسهم بالحق شامخة في وقت انحراف فيه رؤوس المترخصين لعاصفة الباطل ، و بيعت أمانة بيان الحق و الصدع به في سوق الترغيب و الترهيب ، كثيرا ما تكون الألسنة التي تمتد إلى هؤلاء بالسوء هي نفسها التي تثني على تصرفات أعداء الإسلام و المسلمين من الطواغيت و غيرهم ممن بارزوا الله بالحرب ، و كاشفوه بالعداء ، و حاربوا أولياءه ، ووالوا أعداءه ، ولا حول ولا قوة إلي بالله !! .

و نحن عند التأمل في الأسباب الرئيسية لهذا الوضع الذي تعيشه ساحة العمل الإسلامي من التفرق و التمزق ، فإننا نجد اغلبها يرجع إلى سببين رئيسيين .

الأول : ما يقوم يه أعداء هذا الدين - وفي مقدمتهم طواغيت الحكام و من حولهم من علماء السوء - من جهود في تفريق كلمة العاملين للإسلام ، و العمل على تضييع الجهود و تبديد الطاقات الإسلامية ، وإسكات و سجن علماء الحق ، و قد سخروا لذلك إمكانيات و طاقات بشرية و مادية و إعلامية ضخمة ، منفذين بذلك الخطط الشيطانية في التحريش بين المسلمين كما قال صلى الله عليه وسلم : " إن الشيطان قد يئس أن يعبده المصلون في جزيرة العرب ، و لكن في التحريش بينهم " . { رواه مسلم } والتحريش هو الافساد و تغيير قلوب المسلمين على بعضهم ، و العمل على تقاطعهم و تدابرهم .

وقد نجح هؤلاء للأسف الشديد في استقطاب بعض الشخصيات التي لها تعض الأتباع من حيث تشعر أو لا تشعر .

الثاني : غياب منهج أهل السنة و الجماعة و ضوابطه التي تحكم علاقات المسلمين فيما بينهم ، و تضبط المواقف من جميع فصائل العمل الإسلام المختلفة ، و اجتهاداتها و آرائها ، و الموافقة منها ، بضوابط الشرع و تحكم عليها بالعلم و العدل و الإنصاف .

و بما أن حديثنا الآن موجه بالأساس إلى أبناء الأمة الإسلامية من الصادقين و المخلصين على مستقبل دينهم و دعوتهم و أمتهم ، فإننا سنقتصر هنا على معالجة السبب الثاني ، و نؤجل السبب الأول إلى حديث آخر عندما نتحدث عن المواجهة بين الإسلام و أعدائه الداخليين و الخارجيين ، ولا نرى بأسا في هذا التأجيل ، خاصة أن ما يقوم يه هؤلاء من إثارة للفتنة و الخلافات بين المسلمين أصبح مكشوفا بفضل الله عند كثير من أبناء الصحوة الإسلامية .

الفصل الثالث : ضوابط المنهج المطلوب

هذا المنهج أساسه وقوامة العلم و العدل و القسط وذلك أمتثالا لقول تبارك و تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط و لا يجرمنكم شنآن قوم على ألا ، إعدلوا هو أقرب للتقوى) { المائدة ، الآية : 8 } ، فالمتحدث في مثل ما يصدر من المسلمين من أخطاء ، ويقع بينهم من خلافات و اجتهادات ، وما يتعلق بأمور الدين ، والحكم في ذلك ، وتحديد الموقف الشرعي منه ، وتقدير درجة الخطأ فيه ، و ما يترتب على ذلك ، لابد أن يكون متصفا بالعلم و العدل و الإنصاف بعيدا عن الجهل و الظلم والبغي ، لأنه في هذا المقام يكون بمنزلةالقاضي في هذه الأمور الخطيرةالكبيرة ، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : " القضاة ثلاثة : قاضيان في النار وقاض في الجنة ، رجل علم الحق فقضى به فهو في الجنة ، و رجل علم الحق فقضى بغيره فهو في النار ، و رجل قضى للناس على جهل فهو في النار " { رواه أبو داود و الترمذي و ابن ماجه و الحاكم و البيهقي } .

يقول ابن تيمية رحمه الله معلقا على هذا الحديث : " فإذا كان من يقضي بين الناس في الأموال و الدماء و الأعراض إذا لم يكن عالما عادلا كان في النار ، فكيف بمن يحكم في الملل و الأديان ، و أصول الإيمان ، و المعارف الإلهية والمعالم الكلية بلا علم و لا عدل ؟." { الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح 1/22 } .

و مع ذلك فإننا نجد كثيرا من العاملين للإسلام من أيسر الأمور عليهم الحكم على الناس بالضلال و الانحراف ، أو الهدى والعصمة ، دون بينة من علم أو عدل .

يقول ابن القيم رحمه الله مبينا صفات من يحق له الكلام في هذا المقام : " و على المتكلم في هذا الباب و غيره أن يكون مصدر كلامه عن العلم بالحق ، و غايته النصيحة لله و لرسوله ولإخوانه المسلمين ، وإن جعل الحق تبعا للهوى فسد القلب و العمل والحال و الطريق ، قال تعالى : (ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات و الأرض ومن فيهن) و قال صلى الله عليه وسلم : " لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به " { مدارج السالكين 3/522-523 } .

وهذا المنهج الذي أساسه العلم والعدل والإنصاف ، والذي هو منهج السنة و الجماعة يقابله منهج أهل الأهواء والبدع و التفرق الذي يقوم على نقيض ذلك من الجهل و الظلم و التعصب .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن هؤلاء إن همهم : " أن ينتصر جاههم أو رياستهم و ما نسب إليهم لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا ، و أن يكون الدين كله لله ، بل يغضبون على من خالفهم و إن كان مجتهدا معذورا لا يغضب الله عليه ، و

يرضون عمن يوافقهم و إن كان جاهلا سيئ القصد ليس له علم ولا حمن قصد ، فيفضي هذا إلى أن يحمدوا من لم يحمده الله ورسوله ، و يذموا من لم يذمه الله و رسوله ، وتصير موالاتهم ومعاداتهم على أهواء أنفسهم لا على دين الله ورسوله ... و من هنا تنشأ الفتن بين الناس " { منهاج السنة 5/255 } .

و كان شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يصف بكلامه هذا حال العديد ممن ينتسبون إلى العمل الإسلامي اليوم ، و ليس لهم ميزان لمعرفة الحق إلا الهوى و الظن و الجهل ، و ليس عندهم من وسائل الإقناع إلا التعصب الأعمى و البغي المقيت ، و يشارك أهل الأهواء و البدع في هذا المنهج من فتنوا بالسلاطين وما عندهم من مال ، وما لديهم من نفوذ وجاه .

يقول الإمام الشاطبي بعد أن بين منهج أهل الأهواء و البدع : " و يدخل في غمارهم من كان منهم يخشى السلاطين لنيل ما عندهم أو طلبا للرئاسة " { الاعتصام 2/176 } .

و كأن الشاطبي رحمه الله أيضا يشير بكلامه هذا إلى ما ابتليت يه الأمة الإسلامية من علماء السوء و البلاط ، حواشي السلاطين و الطغاة ، الذين ليس لهم هم إلا تفصيل الفتاوى " الشرعية !! " على مقاسات أهواء الطواغيت فأصاب الدين و الأمة نتيجة هذا الحلف البغيض بين علماء السوء وحكامه ما أصابهم ، ورحم الله لبن المبارك حيث يقول :

و هل أفسد الدين إلا الملوك و أحبار سوء ورهبانها

و نظرا لما لمنهج أهل السنة و الجماعة الذين هو منهج الحق و الإنصاف من دور في القضاء على أسباب الفرقة و الخلاف والعمل على تحقيق الاجتماع و الائتلاف ، فلابد من بيان أهم الضوابط التي تمثل مجتمعة معالم هذا المنهج .

و فيما يلي ذكر لأهم هذه الضوابط .

الضابط الأول : الحق يعرف بنفسه لا بالرجال

يعتبر كثير من الخلافات و النزاعات التي تعج بها الساحة الإسلامية راجعا إلى التعصب لحزب معين أو جماعة بذاتها أو شخص بنفسه تعصبا أعمى دون بينة من علم أو معرفة بما يجب من اتباع الحق إذا تبين و جعله فوق الجميع ، و أن الحق لحق أن يتبع و أنه يعرف بنفسه لا بين يحمله .

و الأضرار التي تترتب على التقليد الأعمى و التعصب المقيت تنبه إليها سلفنا الصالح رضي الله عنهم مبكرا فحذروا منها ونفروا .

يقول ابن مسعود رضي الله عنه : " ألا لا يقلدن أحدكم دينه رجلا إن آمن آمن و إن كفر كفر فإنه لا قدوة في الشر . " { جامع البيان العلم و فضله لابن عبد البر 2 / 114 } .

و يقول الإمام أبو حنيفة رحمه الله : " لا يحل لمن يفتي من كتبي أن يفتي حتى يعلم من أين قلت . " { الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء ص/145 } .

و يقول الإمام مالك رحمه الله : " إنما أنا بشر أخطئ و أصيب فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب و السنة فخذوا به ، و كل ما لم يوافق الكتاب و السنة فاتركوه , " { جامع بيان العلم و فضله لابن عبد البر 2/32 } .

و يقول الإمام أحمد رحمه الله : " لا تقلد دينك الرجال فإنهم لن يسلموا من أن يغلطوا . " { مجموع الفتاوى لابن تيمية 20 / 212 } .

و رضي الله عن الإمام علي بن أبي طالب حيث يقول : " لا تعرف الحق بالرجال و لكن اعرف الحق تعرف أهله . "

إننا إذا عملنا بمقتضى هذه القاعدة زالت كثير من أسباب الفرقة والخصام بيننا ، وعرفنا فعلا أن انتماءنا الحقيقي هو الحق الذي فوق الجميع دون تعصب أعمى لطائفة أو مذهب أو شخص ، بل نوافق كل شخص و طائفة على ما معهم من الحق ، و نخالفهم فيما عندهم من الباطل .
وما أروع ما سطره الإمام ابن القيم رحمه الله بقوله : " عادتنا في مسائل الدين كلها دقها وجلها أن نقول بموجبها و لا يضرب بعضها ببعض ولا نتعصب لطائفة على طائفة بل نوافق كل طائفة على ما معها من الحق و نخالفها فيما معها من خلاف الحق ، لا نستثني من ذلك طائفة و لا مقالة . " { طريق الهجرتين ص:393 }.
و السبب فيما قاله ابن القيم رحمه الله هو أنه لا توجد طائفة تحتكر جميع الحق و تخلو من جميع الباطل ، بل إن كل طائفة من هذه الطوائف معها حق و باطل و تتفاوت في ذلك .
يقول ابن القيم رحمه الله : " فإن كل طائفة معها حق و باطل فالواجب موافقتهم فيما قالوه من الحق ورد ما قالوه من الباطل ، ومن فتح الله له بهذا الطريق فقد فتح له من العلم و الدين كل باب ، و يسر علنه فهم الأسباب . " { المرجع السابق ص : 387 } .
و يقول ابن تيميه رحمه الله في شأن من يوالي طائفته أو زعيمه ولاءا مطلقا في الحق و الباطل ، و مبينا حكمه : " من مال مع صاحبه - سواء كان الحق له أو عليه - فقد حكم بحكم الجاهلية وخرج من حكم الله ورسوله . " { مجموع الفتاوى 28/17 } .
و يقول رحمه الله مبينا المنهج الصواب في هذا الموضوع : " و الصواب آن يحمد من حال كل قوم ما حمده الله ورسوله ، كما جاء به الكتاب و السنة ، و يذم من حال كل قوم ما ذمه الله و رسوله كما جاء به الكتاب و السنة . " { مجموع الفتاوى 11/16 } .
فأين هذا المنطق والإنصاف والعدل من الغارات التي يشنها بعض الناس على إخوانهم العاملين للإسلام بسبب التعصب و التحزب ، إحياء لمذهب الجاهلية الأولى التي يقول لسان أصحابها " إنا وجدنا آباءنا على أمة و إن على آثارهم مقتدون " { الزخرف الآية :3 }
وهذه الجاهلية التي يقول رسول الله صلى الله عليه و سلم في شأن مبتغي سنتها : " أبغض الناس إلى الله ثلاثة ، ملحد في الحرم ، و مبتغ في الإسلام سنة الجاهلية ، و مطلب دم امرئ مسلم بغير حق ليريق دمه " { رواه البخاري }
و يقول بشأن من دعا إلى عصبية : " ليس منا من دعا إلى عصبية " { رواه أبو داود } .
هذه العصبية الجاهلية في هذه الأمة ، هي مما اتبعت فيه أهل الكتاب قبلها الذين قال الله عنهم : (و إذا قيل لهم آمنوا بما أنزل الله ، قالوا نؤمن بما أنزل علينا و يكفرون بما وراءه و هو الحق مصدقا لما معهم) { البقرة ، الآية : 91 } .
يقول ابن تيمية رحمه الله في هذه الآية : " فوصف اليهود بأتهم كانوا يعرفون الحق قبل ظهور النبي صلى الله عليه و سلم ، فلما جاءهم من غير طائفة يهوونها لم ينقادوا له ، و هذا يبتلى به كثير من المنتسبين إلى طائفة في العلم أو الدين ، أو إلى رئيس معظم عندهم ، فإنهم لا يقبلون من الدين لا فقها ولا رواية إلا ما جاءت به طائفتهم " { اقتضاء صراط المستقيم ص 8 } .
و قد رأينا بعضا من الطوائف الإسلامية اليوم من هذه حالة و لا حول ولا قوة إلا بالله !! .

و هذا مصداق لقوله صلى الله عليه و سلم : (لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر و ذراعا بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب لتبعتموهم " قلنا يا رسول الله : اليهود و النصارى ؟ قال : (فمن ؟) { متفق عليه } .

و رحم الله ابن تيمية حيث يقول بعد أن فند دعاوى المتعصبين الذين يمتحنون الناس بالولاءات العثبية و المذهبية : " فكيف يحوز مع هذا لأمة محمد صلى الله عليه وسلم أن تتفرق وتختلف حتى يوالي الرجل طائفة ويعادي أخرى بالظن والهوى ... فهذا فعل أهل البدع كالخوارج الذين فارقوا جماعة المسلمين واستحلوا دماء من خالفهم ، أما أهل السنة فهم معتصمون بحبل الله . " { مجموع الفتاوى 3/420 } .

ولا يعني ذم التعصب للجماعات والمذاهب والأشخاص عدم شرعية الانتماء إليها و الانتساب ، بالضوابط الشرعية للتعاون على البر والتقوى ، فهنالك فرق بين الانتساب المشروع والتعصب الممنوع .

ومع وضوح هذا المنهج فإن مما يدعو للعجب غيابه المذهل من واقعنا حيث نرى بعضا من الجماعات والأفراد يدعي كل لنفسه أنه هو وحدة الذي على الصواب والحق ، ومن سواه على خطإ و باطل !! ويربي أتباعه على هذا المنهج المعوج الذي تفرقت به الساحة الإسلامية إلى شيع وطوائف ، توالي وتعادي بالظن والهوى ، شأن أهل الأهواء والبدع ، ولا حول ولا قوة إلا الله .

الضابط الثاني : لا عصمة لغير الأنبياء

الخلافات الموجودة بين العاملين للإسلام يرجع بعض أسبابها إلى أخطاء بعض هؤلاء وموقف البعض الآخر من تلك الأخطاء ، حيث توجد مجموعات وأفراد من أولوية أهتماماتها تصيد الأخطاء ورصدها وجمعها وتقديمها شاهد إدانة ضد من صدرت منهم ، عاملة بذلك على هدم مكانتهم و منزلنهم في قلوب المسلمين ، بتوجيه مباشر أو غير مباشر من أعداء الأمة الداخليين و الخارجيين .

و تخفيفا من حدة هذا العامل فإن من المهم أن نبين أن الخطأ صفة ملازمة للبشر لا ينجو منها إلا الأنبياء المسددون بالوحي و كل من سواهم لابد أن تقع منهم أخطاء وزلات .

يقول صلى الله عليه وسلم : " كل ابن ’دم خطاء و خير الخطائين التوابون " { رواه أحمد و الترمذي و ابن ماجة } .

و هذا العموم الذي عير عنه صلى الله علنه وسلم بلفظ (كل) بدخل فنه كل الشر غير المعصومين بمن فيهم الصحابة و التابعون والصديقون و الشهداء والصالحون ، فكل هؤلاء غير معصومين لا من الذنوب ولا من الخطاء سواء في المسائل الخيرية القولية ، أو المسائل العملية. { أنظر مجموع الفتاوى 3 /229 } .

وستأتي معنا أمثلة لبعض ذلك ، و المقصود هنا هو ببيان أن الخطأ لا ينجو منه غير المعصوم .

الضابط الثالث : لا تلازم بين الخطاء و الإثم

كثير من الحما عات والأفراد يغيب عن أذهانهن الفرق بين حصول الخطاء وترتب الإثم عليه ، فيؤثمون كل من صدر منه خطأ مخالف للصواب ، و شيوع هذا الفهم ساعد على زيادة الخلافات و النفرة بين المسلمين .

و الحق أن الإثم محطوط عن المجتهد إذا ما استفرغ وسعه في طلب الحق ولو لم يوفق إليه ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، و إذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر " { متفق علمه } .

وهدي الصحابة رضوان الله عليهم و موقفهم من اجتهادات بعضهم يشهد لذلك .

يقول الأمدي رحمه الله في كتابه " إحكام الأحكام " : " وحجة أهل الحق في ذلك (عدم تأثيم المجتهد المخطيء) ما نقل نقلا متواترا لا يدخله ريبة ولا شك ، وعلم علما ضروريا من اختلاف الصحابة فيما بينهم في المسائل ، مع استمرارهم على الاختلاف إلى انقراض عصرهم ، وأم يصدر منهم نكير ولا تأثيم لأحد ، لا على سبيل الإبهام ولا التعيين ، مع علمنا أنه لو خالف أحد في وجوب العبادات الخمس و تحريم الزنا والقتل لبادروا إلى تخطئته و تأثيمه " { الإحكام 4/244 } .

و يقول ابن أني العز الحنفي رحمه الله مبينا بعض ما يعذر به المجتهد المخطئ : " و القول قد يكو ن مخالفا للنص و قائله معذور ، فإن المخالفة بتأويل لم يسلم منها أحد من أهل العلم ، و ذلك التأويل و إن كان فاسدا فصاحبه مغفور له لحصوله عن اجتهاده . " { الأتباع لابن أبي العز الحنفي ص :29 } .

و يقول ابن تيميه رحمه الله إن كثيرا " من مجتهد السلف و الخلف قد قالوا ما هو بدعة ، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة ، و إما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها ، وإما لرأي رأوه ، و في المسألة نصوص لم تبلغهم ، و إذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله تعالى ربنا لا تأخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، وفي الصحيح أن الله قال قد فعلت ." { مجموع الفتاوى 190/191 }.

و يقول رحمه الله في شأن المجتهدين من الصديقين و الشهداء و الصالحين : " وأما ما اجتهدوا فيه فتارة يصيبون و تارة يجتنون ، فإذا اجتهدوا و أصابوا فاهم أجران ، و إذا اجتهدوا وأخطأا فلهم أجر على اجتهادهم و خطؤهم مغفور له .

" و أهل الضلال يجعلون الخطأ و الإثم متلازمين ، فتارة يغلون فيهم و يقولون إنهم معصومون ، و تارة يجفون عنهم و يقولون إنهم باغون بالخطاء ، و أهل العلم و الإيمان لا يعصمون ولا يؤثمون ،ومن هذا الباب تولد كثير من فرق أهل البدع و الضلال . "{ مجموع الفتاوى 35/69-70 } .

و يقول أيضا : " ومن جعل كل مجتهد في طاعة اخطأ في بعض الأمور مذموما معيبا ممقوتا ، فهو مخطئ ضال مبتدع . " { مجموع الفتاوى 11/15 }

و يقول في بيان أعذار بعض من خالف معتقد أهل السنة و الجماعة بعد أن بين هذا المعتقد رحمه الله : " و ليس كل من خالف في شئ من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكا ، فإن المنازع قد يكون مجتهدا مخطئا يغفر الله خطأه ، و قد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به الحجة ، وقد يكون له من الحسنات الماحية والمغفور له وغير ذلك ، فهذا أولى " { مجموع الفتاوى 3/179 } .

هذه مواقف علماء الأمة من أخطاء المخطئين في مسائل مهمة يلتمسون الأعذار للمخطئين و يبينونها ، فكيف لا يسعنا نحن اليوم أن نتغافر و نلتمس الأعذار لبعضنا في مسائل فرعية و اجتهادية أقل شأنا بكثير من تلك المسائل ؟! خاصة أننا في وقت طغي فيه الكفر الأكبر ، و بغي العدو الأخطر ، الأمر الذي يستدعي تبريد حرارة الخلافات المحتملة بيننا ، وتوحيد الجهود و الكلمة .

الضابط الرابع : لا قدوة في الخطإ و لو كان صاحبه معذورا

هذا الضابط يعتبر بمثابة تقييد للضابط السابق ، لأنه قد يظن بعض الناس أن المجتهد إذا كان مغفورا له خطؤه جاز اتباعه في ذلك الخطاء ، و هذا خطأ ، فاجتهاد إذا تبينت مخالفته للصواب بعين طرحه و الأخذ بما دل عليه الدليل ، و ليس في هذا تنقيص للمجتهد ولا حط من مكانته ، لكن الحق أحق أن يتبع .

و يقول الأمام الذهبي رحمه الله : " إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه وعلم تحريه للحق و اتسع علمه و ظهر ذكاؤه و عرف صلاحه وورعه واتباعه و يغفر زلله ولا

نضلله ونطرحه وننسي محاسنه ، نعم ولا نقتدي به في بدعته وخطئه و نرجو له التوبة من ذلك . " { سير أعلام النبلاء 5/279 } .

و يقول ابن تيمية رحمه الله في نفس المعنى : " ومما يتعلق بهذا المعنى أن يعلم أن الرجل العظيم في العلم و الدين من الصحابة و التابعين و من بعدهم إلى يوم القيامة أهل البيت و غيرهم ، قد يحصل منه موع من الاجتهاد مقرونا بالظن و نوع من الهوى الخفي ، فيحصل بذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه وإن كان من أولياء الله المتقين .

" و مثل هذا إذا وقع يصير فتنة لطائفتين : طائفة تعظمه فتريد تصويب ذلك الفعل وإتباعه عليه ، و طائفة تذمه فتجعل ذلك قادحا في ولايته و تقواه ، بل في بره وكونه من أهل الجنة ، بل في إيمانه حتى تخرجه من الإيمان ، و كلا هذين الطرفين فاسد... و من سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم و أحبه ووالاه ، وأعطى الحق حقه فيعظم الحق ويرحم الخلق و يعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات و سيئات ، فيحمد و يذم و يثاب ويعاقب ، ويجب من وجه و يبغض من وجه ، هذا هو مذهب أهل السنة و الجماعة خلافا للخوارج و المعتزلة ومن وافقهم . " { منهاج السنة 4/543-544 } .

و يقول ابن القيم رحمه الله في الرجل الجليل من أهل الإسلام إنه : " قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل مأجور لا جتهاده ، فلا يجوز أن يتبع فيها ، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته في قلوب المسلمين . " { إعلام الموقعين 3/283 } .

وليس من الخطاء الذي يعذر صاحبه ويؤجر خطأ الذين انحازوا لمعسكر الطواغيت والباطل وسخروا أنفسهم لخدمة ومحاربة الحق وأهله ، فباعوا دينهم بدنيا غيرهم، فهؤلاء متبعون لأهوائهم ، لا مخطئون في اجتهادهم ، وهنالك فوق بن الخطأ في الاجتهاد واتباع الهوى ، بعد أن قامت الحجة و اتضح الصواب .

إذا علم كل ما سبق أدركنا حجم الخطاء الذي يقع فيه كثير من المسلمين النوم ، و العاملين للإسلام خصوصا الذين ضيعوا هذه الضوابط فوقع بعضهم في أخطاء ووقع بعض في الأخطاء المقابلة ، وقل من سلك سبيل القصد الذي هو وسط بين الغلاة والجناة .

كما لا يجوز اتباع المخطئ في خطئه المغفور له ، فإن من المطلوب شرعا كذلك بيان الخطاء بالضوابط الشرعية للبيان ، بحيث يكون الهدف هو بيان الحق و الدعوة إليه برفق والتماس العذر للمخالف في حرص على نصحه واستجابته ، ولا يكون الهدف هو القدح والتجريع والتشنيع والتجديع والتبديع .

الضابط الخامس : لا تلازم بين الخلاف في الرأي و اختلاف القلوب

إن تعدد وجهات النظر واختلاف الآراء ، و تعدد الاجتهادات أمور طبيعية وهي نتيجة حتمية لتفوت المدارك والعقول و تعارض الأدلة وغياب بعضها.

و الخلاف بهذا المعنى أمر لابد منه وهو واقع لا محالة للأسباب السابقة وغيرها .

لكن هذا الخلاف لهذا الخلاف لا يجوز أن يكون سببا لتنافر القلوب وتفريق الجماعة والحكم على المخالف بلا علم ولا عدل ، فقد اختلف الصحابة رضوان الله عليهم في الكثير من الأمور في المباحث المختلفة الفقهية وغيرها .

يقول ابن تيمية رحمه الله : " قد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمور اتبعوا أمر الله تعالى في قوله : (فأن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله و الرسول ، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا) وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة ، وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية ، مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين ، نعم من خالف الكتاب

والمستبين ، السنة المستفيضة ، أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافا لا يعذر فيه ، فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع . " { مجموع الفتاوى 24/172 } .

وضرب رحمه الله أمثلة لما جري فيه الخلاف بما جرى بين عائشة رضي الله عنها وغيرها من الصحابة ، فقد " أنكرت أن يكون الأموات يسمعون دعاء الحي لما قيل لها إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما أنتم بأسمع لما أقول منهم " فقالت إنما قال إنهم ليعلمون الآن أن ما قلت لهم لحق . ومع هذا فلا ريب أن الموتى يسمعون خفق النعال كما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " وما من رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام . . . " وأم المؤمنين تأولت والله يرضى عنها . و كذلك معاوية قيل عنه في أمر إنه قال إنما المعراج إنه قال إنما كان بروحه ، و الناس على خلاف معاوية رضي الله عنه ، ومثل هذا كثير .

" وأما الاختلاف في الأحكام فأكثر من أن ينضبط ، ولو كان كلما اختلف مسلمان في تهاجرا لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة ، ولقد كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ، وهما سيدا المسلمين يتنازعان في أشياء لا يقصدان إلا الخير ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم بني قريظة لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة ، فأدركتهم العصر في الطريق فقال قوم لا نصلي إلا في بني قريظة ففاتهم العصر ، وقال قوم لم يرد هنا تأخير الصلاة فصلوا في الطريق ، فلم يعب واحدا من الطائفتين أخرجه في الصحيحين .

وهذا وإن كان في الأحكام فما لم يكن في الأصول المهمة فهو ملحق بالأحكام . " { مجموع الفتاوى 24/172 وما بعدها } .

ويضرب ابن تيمنة رحمه الله أمثلة أخرى للاختلاف في الأحكام ، فيقول " وكذلك تنازع المسلمون في الوضوء من خروج الدم بالفصاد والحجامة والجرح والرعاف والقيء ... وكذلك تنازعوا في كثير من مسائل الفرائض ... و مسائل الطلاق والإيلاء ... وفي كثير من مسائل العبادات في الصلاة والصيام والحج وفي مسائل زيارات القبور ... و تنازعوا في السلام على النبي صلى الله عليه وسلم هل يسلم عليه في المسجد وهو مستقبل القبلة ؟ أو مستقبل الحجرة ؟ وهل يقف بعد السلام يدعو له أم لا ؟ ." { مجموع الفتاوى 35 / 358 }.

ومع كل هذا الخلاف في هذه المسائل الكثيرة بين السلف ، فإنه لم يبدع بعضهم بعضا ولا كفره ولا فسقه .

ويقول ابن تيمية رحمه الله : " وما زال كثير من السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا فسق ولا معصية . " { مجموع الفتاوى 3/230 } .

هكذا كان السلف رضوان الله عليهم في خلافهم العلمي ، فلم يكن هذا الخلاف في الرأي يؤدي إلى اختلاف القلوب وفساد الجماعة وتفرق الكلمة واتهام بعضهم بعضا ، مع أن دولة الإسلام كانت قائمة ، وشوكته ظاهرة ، وبيضته محمدية ، ورايته مرفوعة ، فما أحرانا معشر العاملين للإسلام اليوم أن نقتدي تهم ونهتدي بمنهجهم ! فحاجتنا إلى هذا المنهج أكثر الحاحا حتى نستطيع توحيد الكلمة تحت راية التوحيد دفعا للكفر الأكبر .

الضابط السادس :الخطأ يقدر بقدره

لقد سبق معنا أن الإنسان بطبيعته معرض للخطإ والزلل ، والعثور والخطل .

ولما كان الأمر كذلك ، وكان كل الفضلاء والصلحاء عرضة لذلك ، كان الواجب وضع ضابط لهم كرامتهم من أن تهدم ، ومكانتهم من أن تهدر ، بسبب ما لابد أن يقع من الخطاء منهم .

وهذا الضابط مؤداه أن العبرة بما غلب على الشخص من الحسنات والصلاح لا يهجر مكانته الخطأ العارض الذي لا يمكن أن ينجو منه أحد غير معصوم .

قال سعيد بن المسيب رحمه الله : " ليس من شريف ولا عالم إلا وفيه عيب ، ولكن من الناس من لا ينبغي أن تذكر عيوبه ، فمن كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله . " { البداية والنهاية لابن كثير 9/100 } .

ويقول لبن الأثير الجزري رحمه الله في نفس المعنى : " إنما السيد من عدت سقطاته وأخذت غلطاته فهي الدنيا لا يكمل فيها شئ . " { اللباب عن تهذيب الأنساب 1/9 } .

ولو كان كل من أخطأ طرح وأهملت حسناته لترتب على ذلك مفاسد عظيمة وأضرار جسمية ، يقول ابن القيم رحمه الله : " فلو كان كل من أخطأ أو غلط ترك جملة وأهدرت محاسنه لفسدت العلوم والصناعاتو الحكم ، وتعطلت معالمها . " { مدراج السالكين 2/39 } .

و النقول في هذا الباب كثيرة ، وقد سبق معنا كلام ابن القيم في الرجل الجليل من أهل الإسلام أنه : " قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل مأجور لاجتهاده فلا يجوز أن يتبع فيها ، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته في قلوب المسلمين . " { إعلام الموقعين 3/283 } .

وكلام الذهبي في الكبير من أئمة العلم أنه :" يغفر له زلله ، ولا فضلله ونطرحه وننسى محاسنه . " { سير أعلام النبلاء 5/279 } .

ويقول الذهبي أيضا رحمه الله : " ونحب العالم على ما فيه من الصفات الحميدة ، ولا نحب ما ابتدع فيه بتأويل سائغ ن وإنما العبرة بكثرة المحاسن . " { سير أعلام النبلاء 20/46 } .

هذه المنهج السلف رضوان الله عليهم ، فأين هذا الأسلوب مما يمارسه بعض المنتسبين إلى العمل للإسلام من تصيد الخطاء الدعاة إلى الله والعاملين له وتضخيمها والنفخ فيها إن كانت موجودة واختلاقها أحيانا إن لم توجد منفذين بألسنتهم وأقلامهم مخططات أعداء الأمة في التشهير بالعلماء الصادقين ، وتحطيم مكانتهم في القلوب ومنزلتهم في النفوس ؟ ! .

ومما يدخل في هذا الباب - باب تقدير الخطاء بقدره وإنصاف صاحبه - الحكم على المخالفين البعيدين الذين كثر خطؤهم وخروجهم عن الصواب ، فهؤلاء وإن كنا نخالفهم في أمور كثيرة في الأصول والفروع ، فإن الله تبارك وتعالى أمرنا أن لا نحكم عليهم إلا بعلم وعدل ، لا بما تهوى الأنفس وتتبع من الظن .

وقد رأينا علماء أهل السنة والجماعة - رغم حساسية موضوع البدع وفقها عندهم - لم يمنعهم ذلك من إنصاف هذه الفرق والحكم علنها بمقتضى منهد العدل والإنصاف الذي بينوه وحددوه .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذا المنهج : " ولما كان أتباع الأنبياء هم أهل العلم والعدل ، كان كلام أهل الإسلام والسنة مع الكفار وأهل البدع بالعلم والعدل لا بالظن وما تهوى الأنفس . " { الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح 1/22 . } .

ويقابل هذا المنهج المنصف العادل الذي هو منهد أهل السنةوالجماعة في الحكم على مخالفيهم منهج أهل الأهواء والبدع الذين يقول عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " وأما أهل التدع فهم أهل أهواء وشبهاتيتبعون أهواءهم فيما يحبونه

ويبغضونه ، ونحكمون بالظن والشبه ، فهم يتبغون الزن وما تهوى الأنفس ولقج حاءهم من ربهم الهدى . " { المرجع السابق } .

وعندما طبق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذا المنهج منهج العدل والانصاف على الفرق البدعية والكلامية ، فإنه أظهر إنصافا كبيرا ، ذكر من خلاله محاسن هذه الفرق مع مساوئها بميزان منصف ، فذكر من محاسنها أنكثيرا منها ذهب إلى بلاد الكفار فأسلم على يديه خلق كثير وانتفعوا بذلك وصاروا مسلمين مبتدعين وهو خير من أن يكونوا كفارا . { أنظر الفرقان بين الحق والباطل ص : 64 } .

و ذكر أن بعض المتكلمين وإن كانوا يردون باطلا بباطل وبدعة ببدعة لكن قد يردون باطل الكفار من المشركين وأهل الكتاب ونحوهم بباطل المسلمين ، فيصير الكافر مساما مبتدعا ، وبعض المتكلمين يرد البدع الظاهرة ببدعة أخف منها . { أنظر المرجع السابق } .

ويقول عند حديثه عن الصوفية مبينا غلو بعض الغلاة فيهم ، وجفاء بعض الجفاة عنهم ، وموضحا المنهج الوسط الذي هو الحق بشأنهم : " فطائفة ذمت الصوفية والتصوف ، وقالوا إنهم مبتدعون خارجون عن السنة ... وطائفة غلت فيهم وادعو أنهم أفضل الخلق بعد الأنبياء ، وكلا طرفي هذه الأمور ذميم ، والصواب أنهم مجتهدون في طاعة الله ، ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده ، وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين ، وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطئ ... ومن المنتسبين إليهم من هو ظالم لنفسه عاص لربه ، وقد انتسب إليهم طوائف من أهل البدع والزندقة ... " { مجموع الفتاوى 11/17-18 } .

بسم الله الرحمن الرحيم

ويقول ابن أبي العز الحنفي رحمه الله مبيناً بعض ما يُعذَرُ به المجتهد المخطئ :" والقول قد يكون مخالفاً للنص وقائله معذور، فإن المخالفة بتأويل لم يسلم منها أحد من أهل العلم ، وذلك التأويل وإن كان فاسداً فصاحبه مغفورٌ له لحصوله عن اجتهاده . ". الاتباع لابن أبي العز الحنفي ص 29]

ويقول ابن تيمية رحمه الله :" إن كثيراً من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة ، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها ، وإما لرأي رأوه ، وفي المسألة نصوص لم تبلغهم ، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله تعالى : (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) . وفي الصحيح أن الله قال قد فعلت . [مجموع الفتاوى]

ويقول رحمه الله في شأن المجتهدين من الصديقين والشهداء والصالحين : " وأما ما اجتهدوا فيه فتارةً يصيبون وتارةً يخطئون ، فإذا اجتهدوا وأصابوا فلهم أجران، وإذا اجتهدوا وأخطئوا فلهم أجر على اجتهادهم وخطؤهم مغفور له " .

" وأهل الضلال يجعلون الخطأ والإثم متلازمين ، فتارة يغلون فيهم ويقولون إنهم معصومون ، وتارة يجفون عنهم ويقولون إنهم باغون بالخطأ، وأهل العلم والإيمان لا يعصمون ولا يؤثمون ، ومن هذا الباب تولد كثير من أهل البدع والضلال." [مجموع الفتاوى 25/69-70]

ويقول أيضاً ومن جعل كل مجتهد في طاعة أخطأ في بعض الأمور مذموماً معيباً ممقوتاً ، فهو مخطئ ضال مبتدع ." [مجموع الفتاوى 11/15]

ويقول في بيان أعذار بعض من خالف معتقد أهل السنة والجماعة بعد أن بين هذا المعتقد رحمه الله : " وليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكاً ، فإن المنازع قد يكون مجتهداً مخطئاً يغفر الله خطأه ، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به الحجة ، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته ،

وإذا كانت ألفاظ الوعيد المتناولة له لا يجب أن يدخل فيها المتأول والقانت وذو الحسنات الماحية والمغفور له وغير ذلك ، فهذا أولى " [مجموع الفتاوى 3/179]
هذه مواقف علماء الأمة من أخطاء المخطئين في مسائل مهمة يلتمسون الأعذار للمخطئين ويبينونها ، فكيف لا يسعنا نحن اليوم أن نتغافر ونلتمس الأعذار لبعضنا في مسائل فرعية واجتهادية أقل شأناً بكثيرٍ من تلك المسائل ؟! خاصة أننا في وقت طغى فيه الكفر الأكبر ، وبغى العدو الأخطر ، الأمر الذي يستدعي تبريد حرارة الخلافات المحتملة بيننا ، وتوحيد الجهود والكلمة .
الضابط الرابع : لا قدوة في الخطأ ولو كان صاحبه معذوراً ، هذا الضابط يعتبر بمثابة تقييد للضابط السابق، لأنه قد يظن بعض الناس أن المجتهد إذا كان مغفوراً له خطؤه جاز اتباعه في ذلك الخطأ، وهذا خطأ، فاجتهاد المجتهد إذا تبينت مخالفته للصواب تعين طرحه والأخذ بما دل عليه الدليل ، وليس في هذا تنقيصٌ للمجتهد ولا حطٌ من مكانته ، لكن الحق أحق أن يتبع .
يقول الإمام الذهبي رحمه الله : " إن الكبير من أئمة العلم إذا كثُر صوابه وعُلِمَ تحريه للحق واتسع علمه وظهر ذكاؤه وعرف صلاحه وورعه واتباعه يُغفرُ زلـله ولا نضلله ونطرحه وننسى محاسنه ، نعم ولا نقتدي به في بدعته وخطئه ونرجو له التوبة من ذلك ." [سير أعلام النبلاء 5/279]
ويقول ابن تيميه رحمه الله في نفس المعنى : " ومما يتعلق بهذا المعنى أن يُعلم أن الرجل العظيم في العلم والدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم القيامة أهل البيت وغيرهم ، قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقروناً بالظن ونوعٍ من الهوى الخفي ، فيحصل بذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه وإن كان من أولياء الله المتقين.
" ومثل هذا إذا وقع يصير فتنة لطائفتين : طائفة تعظمه فتريد تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه ، وطائفة تذمه فتجعل ذلك قادحاً في ولايته وتقواه ، بل في بره وكونه من أهل الجنة ، بل في إيمانه حتى تخرجه من الإيمان ، وكلا هذين الطرفين فاسد .. ومن سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه ، وأعطى الحق حقه فيعظم الحق ويرحم الخلق ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات فيُحمدُ ويُذمُ ويثابُ ويعاقب، ويُحَبُ من وجه ويُبغضُ من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافاً للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم ." [منهاج السنة 4/543-544] .
ويقول ابن القيم رحمه الله في الرجل الجليل من أهل الإسلام إنه " قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل مأجور لاجتهاده ، فلا يجوز أن يتبع فيها ، ولا يجوز أن تُهدَرَ مكانته وإمامته ومنزلته في قلوب المسلمين ." [إعلام الموقعين 3/283] .
وليس من الخطأ الذي يعذر صاحبه ويؤجر خطأ الذين انحازوا لمعسكر الطواغيت والباطل وسخروا أنفسهم لخدمة ومحاربة الحق وأهله ، فباعوا دينهم بدنيا غيرهم ، فهؤلاء متبعون لأهوائهم ، لا مخطئون في اجتهادهم ، وهنالك فرق بين الخطأ في الاجتهاد واتباع الهوى، بعد أن قامت الحجة واتضح الصواب .
وإذا علم كل ما سبق أدركنا حجم الخطأ الذي يقع فيه كثير من المسلمين اليوم ، والعاملين للإسلام خصوصاً الذين ضيعوا هذه الضوابط فوقع بعضهم في أخطاء ووقع بعض في الأخطاء المقابلة ، وقلّ من سلك سبيل القصد الذي هو وسط بين الغلاة والجفاة .
وكما لا يجوز اتباع المخطئ في خطئه المغفور له ، فإن من المطلوب شرعاً كذلك بيان الخطأ بالضوابط الشرعية للبيان ، بحيث يكون الهدف هو بيان الحق والدعوة إليه

برفق والتماس العذر للمخالف في حرصٍ على نصحه واستجابته ، ولا يكون الهدف هو القدح والتجريح والتشنيع والتجديع والتبديع .
الضابط الخامس : لا تلازم بين الخلاف في الرأي واختلاف القلوب .
إن تعدد وجهات النظر واختلاف الآراء ، وتعدد الاجتهادات أمورٌ طبيعية وهي نتيجة حتمية لتفاوت المدارك والعقول وتعارض الأدلة وغياب بعضها . والخلاف بهذا المعنى أمر لابد منه وهو واقع لا محالة للأسباب السابقة وغيرها .
لكن هذا الخلاف لا يجوز أن يكون سبباً لتنافر القلوب وتفريق الجماعة والحكم على المخالف بلا علمٍ ولا عدل ، فقد اختلف الصحابة رضوان الله عليهم في الكثير من الأمور في المباحث المختلفة الفقهية وغيرها .
يقول ابن تيمية رحمه الله : " وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله : (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول ، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً) . وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة ، وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية ، مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين ، نعم من خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة ، أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافاً لا هدى فيه ، فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع ." [مجموع الفتاوى 24/172]
وضرب رحمه الله أمثلة لما جرى فيه الخلاف لما جرى بين عائشة رضي الله عنها وغيرها من الصحابة، فقد " أنكرت أن يكون الأموات يسمعون دعاء الحي لما قيل لها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ما أنتم بأسمع لما أقول منهم) .فقالت إنما قال إنهم ليعلمون الآن أن ما قلت لهم الحق ، ومع هذا فلا ريب أن الموتى يسمعون خفق النعال كما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :" وما من رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام.." وأم المؤمنين تأولت والله يرضى عنها وكذلك معاوية قيل عنه في أمر المعراج إنه قال إنما كان بروحه ، والناس على خلاف معاوية رضي الله عنه، ومثل هذا كثير.
"وأما الاختلاف في الأحكام، فأكثر من أن ينضبط، ولو كان كلما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة ، ولقد كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، وهما سيدا المسلمين يتنازعان في أشياء لا يقصدان إلا الخير ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم بني قريظة ففاتهم العصر ، وقال قومٌ لم يرد منا تأخير الصلاة فصلوا في الطريق ، فلم يُعِب أحداً من الطائفتين أخرجه في الصحيحين .
وهذا وإن كان في الأحكام فما لم يكن في الأصول المهمة فهو ملحق بالأحكام " [مجموع الفتاوى 24/172 وما بعدها] .
ويضرب ابن تيميه رحمه الله أمثلة أخرى للاختلاف في الأحكام فيقول:" وكذلك تنازع المسلمون في كثير من مسائل الفرائض .. ومسائل الطلاق والإيلاء .. وفي كثير من مسائل العبادات في الصلاة والصيام والحج وفي مسائل زيارات القبور.. وتنازعوا في السلام على النبي صلى الله عليه وسلم هل يسلم عليه في المسجد وهو مستقبل القبلة ؟ أو مستقبل الحجرة ؟ وهل يقف بعد السلام يدعو أم لا ؟ " [مجموع الفتاوى 35/358]
ومع كل هذا الخلاف في هذه المسائل الكثيرة بين السلف ، فإنه لم يبدّع بعضهم بعضاَ ولا كفّره ولا فسّقه .

يقول ابن تيمية رحمه الله : " وما زال كثير من السلف يتنازعون ، في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد بكفر ولا وفسق ولا معصية " [مجموع الفتاوى 3/230]

هكذا كان السلف رضوان الله عليهم في خلافهم العلمي ، فلم يكن هذا الخلاف في الرأي يؤدي إلى اختلاف القلوب وفساد الجماعة وتفرق الكلمة واتهام بعضهم بعضاً ، مع أن دولة الإسلام كانت قائمة ، وشوكته ظاهرة ، وبيضته محمية ، ورايته مرفوعة ، فما أحرانا معشر العاملين للإسلام اليوم أن نقتدي بهم ونهتدي بمنهجهم ! فحاجتنا إلى هذا المنهج أكثر إلحاحاً حتى نستطيع توحيد الكلمة تحت راية التوحيد دفعاً للكفر الأكبر .

الضابط السادس : الخطأُ يُقدرُ بقدره .

لقد سبق معنا أن الإنسان بطبيعته معرض للخطأ والزلل ، والعثور والخطأ .

ولما كان الأمر كذلك ، وكان كل الفضلاء والصلحاء عرضة لذلك ، كان الواجب وضع ضابطٍ يحفظ لهم كرامتهم من أن تهدم ، ومكانتهم من أن تهدر، بسبب ما لابد أن يقع من الخطأ منهم .

وهذا الضابط مؤداه إلى العبرة بما غلب على الشخص من الحسنات والصلاح لا يهدر مكانته الخطأ العارض الذي لا يمكن أن ينجو منه أحد غير معصوم .

قال سعيد بن المسيب رحمه الله : " ليس من شريفٍ ولا عالمٍ إلا وفيه عيب، ولكن من الناس من لا ينبغي أن تُذكر عيوبه ، فمن كان فضله أكثر من نقصه وُهِبَ نقصه لفضله." [البداية والنهاية لابن كثير 9/100].

ويقول ابن الأثير الجزري رحمه الله في نفس المعنى " إنما السيد من عُدّت سقطاته وأخذت غلطاته فهي الدنيا لا يكمل فيها شيء " [اللباب في تهذيب الأنساب 1/1] .

ولو كان كل من أخطأ طرح وأهملت حسناته لترتب على ذلك مفاسد عظيمة وأضرار جسيمة ، يقول ابن القيم رحمه الله : " فلو كان كل من أخطأ أو غلط ترك جملة وأهدرت محاسنه لفسدت العلوم والصناعات والحكم ، وتعطلت معالمها ." [مدارج السالكين 2/28]

وكلام الذهبي في الكبير من أئمة العلم أنه : " يُغفر له زلله ، ولا نضلله ونطرحه وننسى محاسنه . " [سير أعلام النبلاء 5/279],

ويقول الذهبي أيضاً رحمه الله : " ونحب العالم على ما فيه من الصفات الحميدة ، ولا نحب ما ابتدع فيه بتأويلٍ سائغ ، وإنما العبرة بكثرة المحاسن ." [سير أعلام النبلاء 2/46] .

هذا منهج السلف رضوان الله عليهم ، فأين هذا الأسلوب مما يمارسه بعض المنتسبين إلى العمل للإسلام من تصيدٍ لأخطاء الدعاة إلى الله والعاملين له وتضخيمها والنفخ فيها إن كانت موجودة واختلافها أحياناً إن لم توجد منفذين بألسنتهم وأقلامهم مخططات أعداء الأمة في التشهير بالعلماء الصادقين ، وتحطيم مكانتهم في القلوب ومنزلتهم في النفوس .

ومما يدخل في هذا الباب _ باب تقدير الخطأ بقدره وإنصاف صاحبه- الحكم على المخالفين البعيدين الذين كثر خطؤهم وخروجهم عن الصواب ، فهؤلاء وإن كنا نخالفهم في أمور كثيرة في الأصول والفروع ، فإن الله تبارك وتعالى أمرنا ألا نحكم عليهم إلا بعلم وعدل ، لا بما تهوى الأنفس وتتبع من الظن .

وقد رأينا علماء أهل السنة والجماعة – رغم حساسية موضوع البدع وفرقها عندهم – لم يمنعهم ذلك من إنصاف هذه الفرق والحكم عليها بمقتضى منهج العدل والإنصاف الذي بينوه وحددوه .

يقول شيخ الإسلام بن تيمية عن هذا المنهج : " ولما كان أتباع الأنبياء هم أهل العلم والعدل كان كلام أهل الإسلام والسنة مع الكفار وأهل البدع بالعلم والعدل لا بالظن وما تهوى الأنفس " [الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح 1/22] .
ويقابل هذا المنهج المنصف العادل الذي هو منهج أهل السنة والجماعة في الحكم على مخالفيهم منهج أهل الأهواء والبدع الذين يقول عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " وأما أهل البدع فهم أهل أهواء وشبهات يتبعون أهواءهم فيما يحبونه ويبغضونه ، ويحكمون بالظن والشبه ، فهم يتبعون الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى" [المرجع السابق]
وعندما طبق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذا المنهج منهج العدل والإنصاف على الفرق البدعية والكلامية، فإنه أظهر إنصافاً كبيراً ذكر من خلاله محاسن هذه الفرق مع مساوئها بميزان منصف ، فذكر من محاسنها أن كثيرا منها ذهب إلى بلاد الكفار فأسلم علي يديه خلق كثير وانتفعوا بذلك وصاروا مسلمين مبتدعين وهو خير من أن يكونوا كفاراً [انظر الفرقان بين الحق والباطل ص 64] .
وذكر أن بعض المتكلمين وإن كانوا يردون باطلاً بباطل وبدعة ببدعة لكن قد يردون باطل الكفار من المشركين ، وأهل الكتاب ونحوهم بباطل المسلمين كي يصير الكافر مسلماً مبتدعاً وبعض المتكلمين يرد البدع الظاهرة ببدعة أخف منها [انظر المرجع السابق]
ويقول عند حديثه عن الصوفية مبيناً غلو بعض الغلاة فيهم وجفاء بعض الجفاة فيهم وموضحاً المنهج الوسط الذي هو الحق بشأنهم " فطائفة ذمت الصوفية والتصوف – وقالوا إنهم مبتدعون خارجون عن السنة .. وطائفة غلت فيهم وادعوا أنهم أفضل الخلق بعد الأنبياء – وكلا طرفي هذه الأمور ذميم – والصواب أنهم مجتهدون في طاعة الله – ففيهم السابق المقرب إليهم بحسب اجتهاده – وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطئ ومن المنتسبين إليهم من هو ظالم لنفسه عاص لربه ، وقد انتسب إليهم طوائف من أهل البدع والزندقة "[مجموع الفتاوى 11/17-18] .
ومما ينبغي أخذه في الاعتبار في هذا الباب كذلك معرفة أن الطوائف المخالفة للسنة ليست بدرجة واحدة في مخالفتها لها ، بل هي على درجات متفاوتة ، فمن هؤلاء من تكون مخالفته في أمور عظيمة ، ومنهم من تكون مخالفته فيما دون ذلك ، ومقتضى العدل والإنصاف أن يحكم على كل طائفة ومخالف حسب مخالفته للسنة .
يقول شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله عن درجات المخالفين للسنة وتفاوتهم في المخالفة بأن: " منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة ، ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمورٍ دقيقة ... ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولاً يفارقون به جماعة المسلمين يوالون عليهم ويعادون كان من نوع الخطأ ، والله سبحانه يغفر للمؤمنين خطأهم في ذلك ، [مجموع الفتاوى 2/249-249].
ويدخل في هذا المعنى أيضاً أهمية تقدير ظروف كثير من المسلمين الذين لم تتح لهم الفرصة للأخذ بالحق صافياً لقلة القائمين به وتحكم الرواسب والشوائب المختلفة في واقع المسلمين ، مع غياب الفهم الصحيح للكتاب والسنة وفقههما والقدرة على التمييز بين صحيح الأحاديث وسقيمها ، وشيوع الأهواء وكثرة الآراء ، فعوام المسلمين وأشباههم ممن نشأ في هذه الظروف لا يجب عليهم من العلم ما يجب على من نشأ بدار علمٍ وإيمان فيها قائمون بالحق يبينونه للناس ويدعونهم إليه ، وبالتالي فلا يُحاسب أولئك حساب هؤلاء .

وقد أشار إلى هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، فبعد أن ذكر ما كان من ظهور الحق وقيام الأدلة عليه في عهد الإسلام الأول قال : " فلما طال الزمان خفي على كثير من الناس ما كان ظاهراً لهم ، ودق على كثير من الناس ما كان جلياً لهم ، فكثر من المتأخرين مخالفة الكتاب والسنة ، ما لم يكن مثل هذا في السلف ، وإن كانوا مع هذا مجتهدون معذورون يغفر الله لهم خطاياهم ويثيبهم على اجتهادهم وقد يكون للعامل منهم أجر خمسين رجلاً يعملها في ذلك الزمان ، لأنهم كانوا يجدون من يعينهم على ذلك ، وهؤلاء المتأخرون لم يجدوا من يعنيهم على ذلك" . [مجموع الفتاوى 13/65] .

ومما يدخل في هذا المعنى أيضاً التفصيل بشأن من اتبعوا بعض مقالات أهل الكلام يظنون أنها الحق لما التبس عليهم من أمرها وأمر أصحابها ، فهؤلاء لابد من التفصيل في الحكم بشأنهم ، فمنهم الفاسق والعاصي ، ومنهم المخطئ المغفور له معذور في خطئه لما التبس عليه الأمر .

يقول ابن تيمية رحمه الله عن الجهمية إنهم : " قد خفي كثير من مقالاتهم على كثير من أهل الإيمان حتى يظن أن الحق معهم لما يوردونه من الشبهات ، ويكون أولئك المؤمنون مؤمنين بالله واليوم الأخر باطناً وظاهراً ، وإنما التبس عليهم واشتبه عليهم كما التبس على غيرهم من أصناف المبتدعة ، فهؤلاء ليسوا كفاراً قطعاً ، بل يكون منهم الفاسق والعصي وقد يكون منهم المخطئ المغفور له وقد يكون معهم من الإيمان والتقوى ما يكون معهم من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه " [مجموع الفتاوى 2/25]

هذا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في شأن من التبست عليه أقوال الجهمية التي تعتبر كفراً في بعضها ، فكيف بمن التبس عليه الحق ، وأخذ بأقوال بعض المنتسبين لأهل السنة والجماعة يعتقد أنها هي السنة والحق ؟ .

ومما يؤسف له كثيراً غياب هذا الإنصاف وهذا العدل بهذا العلم عند الحديث في هذه المواضيع التي يخوض فيها كثيرٌ من الخائضين اتباعاً للظن وما تهوى الأنفس ، بغير بينة من علم ولا بصيرة من هدى .

الضابط السابع : كلام الخصوم والأقران لا يُعبَأ به

كثير من التهم التي يتراشق بها المتراشقون في الساحة الإسلامية اليوم ترجع دوافعها إلى ما يكون بين الأقران والخصوم من حسدٍ ونحوه ، وهذا ليس جديداً على تاريخ البشر بل هو قديم لم يسلم منه عصر من العصور سوى الأنبياء والصديقيين .

ومنهج أهل السنة والجماعة وعلماء الجرح والتعديل هو عدم قبول هذا الكلام والاعتداد به إلا إذا قام دليل قاطع على صحته .

يقول الإمام الذهبي رحمه الله : " كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به ، لا سيما إذا لاح أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد ، وما ينجو منه إلا من عصمه الله ، وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين ، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس " [ميزان الاعتدال للذهبي 1/111] .

ويقول عن تأثير الشحناء ونحوها في حكم أهل الجرح والتعديل على أقرانهم : " ... لسنا ندعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر ، ولا من الكلام بنفسٍ حاد فيمن بينهم وبينه شحناء وإحنةٌ ، وقد عُلم أن كلام كثير من الأقران بعضهم في بعض مهدور لا عبرة به لا سيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف " [السير 7/40].

ويقول: " كلام الأقران إذا تبرهن لنا أنه بهوى ولعصبية لا يُلتفت إليه ، بل يطوى ولا يُروى" [السير 10/92] .

ويقول الإمام أحمد ابن حنبل فيما شجر بين الإمام مالك وابن أبي ذئب : " وبكل حال فكلام الأقران بعضهم في بعض لا يعول على كثير منه ، فلا نقصت جلالة مالك بقول ابن أبي ذئب فيه ، ولا ضعف العلماء ابن أبي ذئب بمقالته هذه ، بل هما إماماً المدينة في زمانهما " [السير 7/142] .
ويقول ابن حجر : " ومما ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوةٌ سببها الإختلاف في الاعتقاد .. ويلتحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب ، فكثيراً ما يقع بين العصريين الاختلاف والتباين لهذا وغيره ، فكل هذا ينبغي أن يتأنى فيه ويُتأمل ، وما أحسن ما قاله القشيري .. أعراض الناس حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان : الحكام والمحدثون ، هذا أو معناه " [لسان الميزان 1/16] .
ويقول ابن جرير الطبري رحمه الله : " لو كان كل من ادعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعي به ، وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك ، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار ، لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قومٌ إلى ما يُرغَبُ به عنه " . [الساري مقدمة فتح الباري ص 428]
ويقول ابن عبد البر رحمه الله : " هذا باب غلط فيه كثير من الناس ، وضلت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك " . والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته ، وثبتت في العلم أمانته ، وبانت ثقته وعنايته بالعلم لم يُلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة .. والدليل على أنه لا يقبل في من اتخذه جمهور من جماهير المسلمين إماماً قول أحد من الطاعنين أن السلف رضوان الله عليهم قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في حال الغضب ومنه ما حمل عليه الحسد كما قال ابن عباس ومالك بن دينار وأبو حازم ، ومنه على جهة التأويل مما لا يلزم القول فيه ما قاله القائل فيه ، وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف تأويلاً واجتهاداً لا يلزم تقليدهم في شيء منه دون برهان ولا حجة توجبه " [جامع بيان العلم وفضله ص 152] .
وقد ضرب العلماء أمثلة لكلام الأقران والخصوم بمثل ما جرى بين الإمام مالك وابن أبي ذئب ، وبين الإمام ابي حنيفة رحمه الله وإقرانه ، وبين الإمام أحمد والمحاسبي .
يقول السبكي رحمه الله : " الحذر كل الحذر أن تفهم أن قاعدتهم : الجرح يقدم على التعديل على إطلاقها ، بل الصواب أن من ثبتت إمامته وعدالته ، وكثر مادحوه ، وندر جارحوه، وكانت هنالك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصبٍ مذهبي أو غيره لم يُلتفت إلى جرحه" [طبقات الشافعية 1/188] .
ويقول أيضاً :" قد عرّفناك أن الجارح لا يقبل منه الجرح وإن فسره في حق من غلبت طاعته على معاصيه ومادحوه على ذامه ومزكوه على جارحيه ، إذا كانت هناك منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء أو غير ذلك ، فحينئذ لا يلتفت لكلام الثوري وغيره في أبي حنيفة ، وابن أبي ذئب وغيره في مالك ، وابن معين في الشافعي ، والنسائي في أحمد بين صالح ، ونحوه ، ولو أطلقنا تقديم الجرح لما سلم لنا أحد من الأئمة ، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعن وهلك فيه هالكون " [الطبقات 1/190] .
فإذا كان كلام هؤلاء الأئمة الأعلام لا يقبل في أقرانهم ، فكيف يقبل في عصرنا الذي ضعف فيه التقوى واتبع الهوى ، كلام بعض الجماعات والأفراد ضد أقرانهم على عواهنه ، خاصة أن المطعون فيهم غالباً ما يكونون من العلماء الصادقين وممن عرف بالصلاح والورع ، والصدق والتضحية في سبيل الحق ، وغالب الطعانين اللعانين هم من علماء البلاط وحواشي السلاطين ، أو ممن استدرجهم هؤلاء ولبسوا عليهم .

الضابط الثامن : الظلم لا يسقط الإخوة الإيمانية :
بعض المشاكل الخلافية بين العاملين للإسلام تكون بدايته باتهام ظالمٍ من طرف ضد طرفٍ آخر لسبب ما ، فيقوم الطرف المتهم بالرد .
وغالباً ما يتجاوز الطرفان أو أحدهما الحدود الشرعية في حق الطرف الآخر بحجة أنه ظلمه فيجيز لنفسه هتك حرمة أخيه وأكل عرضه والتشهير به بما فيه وما ليس فيه ، بل يتعدى ذلك أحياناً إلى النيل من دعوته التي يحمل أو جماعته التي ينتمي إليها أو مذهبه الذي يأخذ به ، قاطعاً بذلك حبل الأخوة الإيمانية وما يترتب عليها من موالاة .
ولا يخفى أن هذا خروج واضح على هدي الإسلام وتعاليمه ، فالله يرشدنا في كتابه العزيز إلى أن نقابل إساءة الآخرين بالإحسان إليهم ، فذلك ادعى لالتئام شرخ الصف ورأب صدع الجماعة ، يقول تعالى : (ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم) . سورة فصلت الآية 34].
وليس أجمل في هذا المقام من الهروب والفرار من ميدان معركة الشتائم والتهم التي يعتبر المنتصر فيها شر الخصمين وإن كان ولا بد من أن يأخذ الإنسان حقه ، والانتصار من خصمه فليكن ذلك بحق وعدل ، فلا يجوز أن ننسى أن ظلم إخواننا لنا لا يُسقط ما لهم علينا من حقوق الأخوة والموالاة وحرمة الظلم والمعاداة .
في هذا المقام يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " فإن الظلم لا يقطع الموالاة الإيمانية ، قال تعالى : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما . فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفئ إلى أمر الله فإن فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين، إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم) . فجعلهم أخوة مع وجود القتال والبغي ... وليعلم أن المؤمن تجب موالاته وإن ظلمك واعتدى عليك والكافر تجب معاداته وإن أعطاك وأحسن إليك " . [مجموع الفتاوى 28/209]
الضابط التاسع : الهجر لابد أن يكون شرعياً
من المظاهر والأسباب في الوقت نفسه للفرقة بين المسلمين اليوم ظاهرة التهاجر والتدابر بين العاملين للإسلام .
وفي غالب الأحيان يُلبَس هذا التهاجر والتدابر لبوساً شرعياً ، بينما في الحقيقة تكون دوافعه شخصية لا علاقة لها بالهجر الشرعي ، فالهجر الشرعي لابد أن يكون دافعه خالصاً لله تعالى أولاً وأن يكون بصورة مشروعة ثانياً ، وأن يغلب على الظن أنه يؤدي إلى تحقيق المقصود منه ثالثاً .
يقول ابن تيمية رحمه الله : " فالهجرة الشرعية هي من الأعمال التي أمر الله بها ورسوله ، فالطاعة لابد أن تكون خالصة لله تعالى أن تكون موافقة لأمره ، فتكون خالصة لله صواباً ، فمن هجر لهوى في نفسه أو هجر هجراً غير مأمور به كان خارجاً عن هذا ، وما أكثر ما تفعل النفوس ما تهواه ظانة أنها تفعله طاعة لله .. فينبغي أن يفرق بين الهجر لحق الله وبين الهجر لحق نفسه ، فالأول مأمور به والثاني منهي عنه " [مجموع الفتاوى 28/207-208].
وكما أن الهجر لابد أن يكون خالصاً لله ولابد أن يكون بالصورة الشرعية ، فكذلك لابد أن يكون مؤدياً للمقصود الشرعي منه ، لأن الهجر ليس مقصوداً لذاته ولا للنكاية بالمهجور ، بل الهدف منه انزجار المهجور عن مخالفته من جهة وألا يقتدي به من جهة أخرى ، فإذا لم يؤد إلى هذه النتيجة لم يكن مأموراً به ، بل يكون تأليف القلوب أولى منه .
يقول ابن تيمية رحمه الله : " فالهجران قد يكون مقصوده ترك سيئة البدعة .. وقد يكون مقصوده فعل حسنة الجهاد والنهي عن المنكر وعقوبة الظالمين .. فإذا لم يكن

في هجرانه انزجار أحد ولا انتهاء أحد بل بطلان كثير من الحسنات المأمور بها لم تكن هجرة مأموراً بها " [مجموع الفتاوى 28/212-213] .
إن هذا الفقه في الهجر وضوابطه وأهدافه غائب عن كثير من المتهاجرين اليوم الذين يتصيدون أخطاء بعضهم ليجعلوا منها مسوغاً لهجر أصحابها والنكاية بهم والتشفى فيهم ، موهمين أنفسهم ومن حولهم أنهم بذلك يقومون بالهجر الشرعي المأمور به انتصاراً للسنة وردعاً للبدعة ! .
والحق أن هجر هؤلاء مع أن دوافعه مدخولة وصوره غير مشروعه ، فإنه لا يؤدي إلى الهدف المشروع من الهجر وهو انزجار المخالف ، بل في الغالب يدفع المخالف إلى مزيداً من العناد والإصرار .
ومن أسباب ذلك أن كثيراً من هؤلاء الذين يمارسون الهجر والهجر المضاد ليس لهم وزن ولا ثقل حتى يؤثر هجرهم في المهجور، ومن هذه حاله في الهجر المشروع ساقط عنه ، فكيف بالهجر الممنوع ؟! .
يقول ابن تيمية رحمه الله : " وهذا الهجر يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم وقلتهم وكثرتهم ، فإن المقصود به زجر المهجور وتأديبه ورجوع العامة عن مثل حاله ، فإن كانت المصلحة في ذلك راجحة بحيث يفضي هجره إلى ضعف الشر وخفيته كان مشروعاً وإن كان لا المهجور ولا غيره يرتدع بذلك بل يزيد الشر والهاجر ضعيف بحيث تكون مفسدة ذلك راجحة على مصلحته لم يشرع الهجر بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر والهجر لبعض الناس أنفع من التأليف ، ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يتألف قوماً ويهجر آخرين (فهجر الثلاثة الذين خُلفوا وتألف آخرين كانوا سادة مطاعين في عشائرهم) .. وجواب الأئمة كأحمد وغيره مبنيٌ على هذا الأصل .. وإذا عُرف مقصود الشريعة سُلِكَ في حصوله أوصل الطرق إليه " [مجموع الفتاوى 28/206-207] .
هكذا تبين لنا أن الهجر بسبب ذنبٍ محقق ودوافع سليمة وصورة مشروعة يسقط إذا لم يكن مؤدياً إلى تغيير المنكر ، ويكون التأليف أولى منه ، فكيف بكثير من صور الهجر التي يعج بها واقع المسلمين ولم يتوفر فيها أي من الضوابط السابقة ؟! وكأن أصحابها لم يسمعوا قوله صلى الله عليه وسلم " (لا تباغضوا ، ولا تحاسدوا ، ولا تدابروا ، ولا تقاطعوا ، وكونوا عباد الله إخواناً ، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث) [متفق عليه] .
كما أنه لا يكفي في سبب الهجر أن يرتكب المهجور معصية أو يعتقد بدعة ، فلا بد مع ذلك من المهاجرة بتلك المعصية ، والدعوة إلى تلك البدعة .
يقول ابن تيمية رحمه الله : " ... فبهذا ونحوه رأى المسلمون أن يهجروا من ظهرت عليه علامات الزيغ من المظهرين للبدع الداعين إليها ، والمظهرين للكبائر ، فأما من كان مستتراً بمعصيته أو مسراً لبدعة غير مكفرة ، فإن هذا يُهجر ، وإنما يهجر الداعي إلى البدعة ، إذ الهجر نوع من العقوبة ، وإنما يعاقب من أظهر المعصية قولاً وعملاً " . [مجموع الفتاوى 24/175] .
ويقول رحمه الله : " وأما من أظهر لنا خيراً ، فإننا نقبل علانيته ونكل سريرته إلى الله تعالى فإن غايته أن يكون بمنزلة المنافقين الذين كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل علانيتهم ويكل سرائرهم إلى الله تعالى . لما جاءوا إليه عام تبوك يحلفون ويعتذرون" .
" ولهذا كان الإمام أحمد وأكثر من قبله وبعده من الأئمة كمالك وغيره لا يقبلون رواية الداعي إلى بدعته ، ولا يجالسونه بخلاف الساكت ، وقد أخرج أصحاب الصحيح عن

جماعات ممن رُمِيَ ببدعة من الساكتين ، ولم يخرجوا عن الدعاة من البدع " [مجموع الفتاوى 24/75].

هذه بعض أهم الضوابط الشرعية في مذهب أهل الحق والإنصاف من أهل السنة والجماعة ، وهذا المنهج فوق كونه فريضة شرعية – لأنه منهج العلم والعدل – فهو ضرورة واقعية تمليها كل العوامل والظروف المحيطة بالعاملين للإسلام اليوم ، التي تفرض توحيد الجهود وتعاون الطاقات الداخلية لمواجهة الأعداء الخارجين ، بدلاً من صرفها في مؤلفات وأشرطة الردود والردود المضادة والصراعات على المساجد ونحوها من الأمور التي استفرغ فيها كثير من الجهد الإسلامي .

ومع وضوح هذه الحقائق فإننا لا زلنا نتسائل مع المتسائلين المشفقين على مستقبل هذه الدعوة ومستقبل هذا الدين وهذه الامة متى يفيق المسلمون من رقدتهم الطويلة ونومتهم العميقة ؟ ومتى ينهضون للقيام بعمل جاد لدينهم ودعوتهم ؟ . ومتى يميزون بين صديقهم وعدوهم ؟ ومتى يوجهون سهامهم الداخلية التي يتناحرون بها إلى عدوهم الخارجي الجاثم بكلله على صدر أمتهم يدنس ويحتل مقدساتها ويذل ويهين كرامتها وينهب ويسلب ثرواتها وخيراتها ؟! .

والإجابة على هذه التساؤلات لا تتم إلا بالأخذ العملي الجاد بمنهج أهل السنة والجماعة الذي يدخل فيه بالضرورة منهج العلم والإنصاف والعدل السابق الذي يحكم علاقات المسلمين فيما بينهم وعلاقتهم مع الآخرين .

ويوم أن يأخذ العاملون للإسلام من جماعات وأفراد بهذا المنهج فستكون تلك البداية الصحيحة لتحقيق معاني الوحدة والائتلاف بين المسلمين والقضاء على أسباب الفرقة والاختلاف بينهم ، وعند ذلك ستكون الحاجة ماسة إلى معرفة معالم الإطار العام الذي يمكن للجميع التعاون والتناصر والتآزر من خلاله ، تمهيداً للوحدة الكبرى التي ينبغي أن تكون مطلب الجميع وهدفهم الكبير .

ونحن في النقطة التالية سنحول ذكر أبرز معالم هذا الإطار .

الفصل الرابع : المعالم العامة لإطار التعاون بين العاملين للإسلام

كثيراً ما يطرح المثبطون والأعداء ، بل وبعض المخلصين المشفقين أسئلة من قبيل : كيف يمكن أن يجتمع أو يتعاون العاملون للإسلام اليوم من جماعات وأفراد بعد أن بلغت الخلافات الفكرية والشخصية منهم كل ما بلغت ؟

وإجابة على هذه التساؤلات نضع هذه المعالم لنؤكد من خلالها أن أسباب ومظاهر الخلاف الموجودة بين المسلمين مهما بلغت فإنها أقل وأضعف من عوامل الوحدة والإجتماع الموجود إذا ما صدقت النيات وتحركت الإرادات والعزائم خاصة إذا علمنا أن الاختلاف الحاصل بين كثير من الجماعات والدعاة والعاملين للإسلام هو من اختلاف التنوع المشروع . وليس اختلاف التضاد الممنوع .

يقول ابن تيمية رحمه الله عن حقيقة هذا النوع من الاختلاف : " واختلاف التنوع على وجوه ، منه ما يكون كل واحد من القولين أو الفعلين حقاً مشروعاً ، كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة ، حتى زجرهم عن الاختلاف رسول اله صلى الله عليه وسلم ، وقال (كلاكما محسن) . ومنه اختلاف الأنواع في صفة الآذان والإقامة والاستفتاح والتشهدات وصلاة الخوف وتكبيرات العيد وتكبيرات الجنازة إلى غير ذلك مما قد يشرع في جميعه وإن كان يقال أن بعض أنواعه أفضل ، ثم نجد لكثير من الأمة في ذلك من الاختلاف مما أوجب اقتتال طوائف منهم على شفع الإقامة وإيتارها ، وهذا عين المحرم ، ومن لم يبلغ هذا المبلغ فتجد كثيراً منهم في قلبه من الهوى لأحد هذه الأنواع والإعراض عن الآخر أو النهي عنه ، ما دخل به فيما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم " .

ومنه (أي اختلاف التنوع) ما يكون كل من القولين هو في معنى القول الآخر ، لكن العبارتان مختلفتان ، كما يختلف كثير من الناس في ألفاظ الحدود وصيغ الأدلة والتعبير عن المسميات وتقسيم الأحكام وغير ذلك ، ثم الجهل والظلم يحمل على حمد إحدى المقالتين وذم الأخرى .
" ومنه ما يكون المعنيان غيرين ، لكن لا يتنافيان ، فهذا قول صحيح وهذا قولٌ صحيحٌ ، وإن لم يكن معنى أحدهما هو معنى الآخر ، وهذا كثير في المنازعات جداً " .
" ومنه ما يكون طريقتان مشروعتان ورجلٌ أو قومٌ سلكوا هذا الطريق ، وآخرون قد سلكوا الأخرى وكلاهما حسن في الدين ، ثم الجهل أو الظلم يحمل على ذم إحداهما أو تفضيلها بلا قصدٍ صالح أو بلا علم أو بلا نية ولا علم " [اقتضاء الصراط المستقيم 1/134].
ثم يقول رحمه الله عن المختلفين هذا النوع من الاختلاف : " وهذا القسم الذي سميناه اختلاف التنوع ، كلٌ واحدٌ من المختلفين يصيب فيه بلا تردد ، لكن الذم واقعٌ على من بغى على الآخر فيه" [المصدر السابق 1/135] .
إذا علمنا ذلك سهل علينا الخطب وهان الأمر .
وفيما يلي أبرز معالم الإطار الجامع الذي نراه .
المَعلَمُ الأول : الوحدة في الأصول .
ونعني بالوحدة في الأصول وحدة أصول المعتقد عند معظم العاملين للإسلام وهي الأصول العامة لأهل السنة والجماعة في أبواب المعتقد المختلفة .
وكذلك وحدة منهج التلقي عند أهل السنة والجماعة أيضاً وهو المنهج القائم على العمل بما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع الأمة في تقدير واحترامٍ لأئمة أهل السنة وعلمائهم بمن فيهم الأئمة الأربعة وغيرهم .
وكذلك الوحدة في الهدف وهو إعلاء كلمة الله تعالى والعمل على التمكين لدينه وإقامة الدولة الإسلامية التي تُحكّم شرع الله تبارك وتعالى .
وكذلك الوحدة في ضبط الوسائل بالضوابط الشرعية بحيث تكون هذه الوسائل مع اختلافها في طبيعتها (من دعوية وجهادية مثلاً) مضبوطة بالضوابط الشرعية في جميع الظروف والأحوال .
هذه من أهم الأصول المطلوب الاتفاق عليها ، وأغلب الفصائل والحركات الإسلامية على امتداد العالم الإسلامي اليوم متفقة عليها ولله الحمد .
والحق أن هذه الأصول تمثل حداً مشتركاً يهئ لمستوى كبير من التعاون والتنسيق بين هذه الجماعات والفصائل ، خاصة أن هنالك عوامل أخرى تعمق ما يمليه هذا الاتفاق في هذه الاصول من معاني الوحدة والسعي إليها .
ومن هذه العوامل الرشد المتزايد والمتنامي للصحوة الإسلامية المباركة ، فهذه الصحوة بفضل الله تتقدم الآن على اتجاهين مهمين ، الاتجاه الأول هو الاتجاه الأفقي ، ونعني به اتساع أفق هذه الصحوة الذي يظهر في ازدياد عدد الراجعين إلى الإسلام والالتزام به من جهة ، واتساع المجالات التي بدأت تدخل في اهتمامات هذه الصحوة من جهة ثانية .
والاتجاه الثاني هو الاتجاه المركزي الداخلي ، وهو ما يمكن أن نسميه بالصحوة داخل الصحوة ومن أهم مميزات هذا الاتجاه الشعور المتنامي بضرورة تجازو أخطاء مراحل الصحوة الأولى ، ومن أهم هذه الأخطاء التعددية السلبية والخلافات السائدة بين العاملين للإسلام .
ومن العوامل المشجعة على الوحدة والدافعة إليها بقوة أيضاً الشعور المتنامي والقوي بين المسلمين بشدة وشراسة هجمة العدو واستهدافه لكل ما هو عمل

إسلامي وكل من هو عامل للإسلام دون تمييز أو تفصيل ، فأمم الكفر وطواغيت الحكام والحركات الهدامة قد تكالبت علينا من كل حدب وصوب ، وهي تعمل على تحطيم عقائد المسلمين وإفساد أخلاقهم وهتك أعراضهم واحتلال بلادهم وتدنيس مقدساتهم واحتلالها ، ونهب ثرواتهم واستلابها ، بعد أن غابت الدولة الإسلامية وغاب الحكم بشرع الله تبارك وتعالى ، فحورب المسلمون في عقر دارهم ، فالشعور بهذه الحقائق مع العلم بمستوى الجهد المطلوب لسد الثغرات وهو جهد لا يمكن أن يقوم به فرد أو جماعة واحدة ، كل هذه الأمور تصب في النهاية في اتجاه العمل على توحيد الجهود وتنسيق العمل بين العاملين للإسلام خصوصاً والمسلمين عموماً .

إن الوضع الذي يعيشه المسلمون اليوم يقتضي استنفار كل من له انتساب إلى هذا الدين ، وتوظيف طاقاته وجهوده في المعركة التي يخوضها الإسلام ضد التحالف الصليبي الصهيوني الذي كشر عن أنيابه ، وكشف عن أهدافه الحقيقية في محاربة الإسلام والمسلمين ، ولم يعد مكتفياً بما يقوم به وكلاؤه في المنطقة من طواغيت الحكام ونحوهم ، ولم يعد مقتصراً في حربه تلك على أطراف العالم الإسلامي البعيدة ، بل أصبح يخوض المعركة بنفسه ، وفي قلب العالم الإسلامي وعلى أرض أقدس مقدساته في الجزيرة العربية وفلسطين وغيرها ، ففي مثل هذه الحال يتجاوز الخطاب بالوحدة والتنسيق الجماعات والأفراد الذين يتحدون في الأصول السابقة ، إلى غيرهم من عوام المسلمين الصالحين ومن دونهم من الفساق والعصاة وحتى بعض المبتدعة ونحوهم ممن لا يمكن القيام بدفع العدو الأكبر والضرر الأخطر إلا بالتعاون معهم .

وهذا باب مهم من فقه المصالح والمفاسد لا يجود أن يغيب عنا في مثل هذه الظروف ، فقد كان لغيابه عن بعض العاملين للإسلام نتائج خطيرة ، وسلبيات كثيرة ساهمت في تضارب المصالح والأولويات على الساحة الإسلامية .

يقول ابن تيمية رحمه الله إعمالاً لهذا الفقه : " فإذا تعذر إقامة الواجب من العلم والجهاد وغير ذلك غلا بمن فيه بدعة مضرتها دون مضرة ترك ذلك الواجب كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خير من العكس ، ولهذا كان الكلام في هذه المسائل فيه تفصيل ، وكثير من أجوبة الإمام أحمد وغيره خرج على سؤال سائل لقد علم المسؤول حاله ، أوخرج خطاباً لمعين قد عُلِمَ حاله ، فيكون بمنزلة قضايا الأعيان الصادرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما يثبت حكمها في نظيرها " . [مجموع الفتاوى 28/212-213] .

المَعلَم الثاني : التعدد في تكامل لا تعارض

إن من المهم أن نعلم أن مختلف الجماعات الإسلامية قد وُلِدَت في ظروف خاصة تتميز وتختلف عن ظروف غيرها ، وأن هذه الجماعات تواجهها مشاكل وعقبات مختلفة عن تلك التي تواجه نظيراتها في بلدان أخرى ، وبالتالي فإن أسلوبها وأولوياتها في العمل أمور تتحدد تبعاً لذلك ، وتقدير ذلك حق لهذه الجماعات فهي أدرى وأقدر على تصنيف الواقع المحيط بها بما يناسبه من تحرك وعمل ، على أن تكون هنالك موازنة دقيقة لا تطغى بموجبها الأولويات الجزئية والمحلية لهذه الجماعات على المصالح والأولويات الكلية للأمة ، فهذه الجماعات هي وسائل لتحقيق مصالح الأمة الكبرى وغاياتها العظمى ، ولا يجوز أن تنسينا الأهداف المرحلية ، والوسائل المؤقتة أن الهدف الأكبر في هذا الصدد هو إقامة دولة الإسلام الكبرى وخلافته العظمى التي تأخذ فيها وحدة المسلمين بعدها الحقيقي .

لكن قبل ذلك وفي سبيله يمكن القبول مؤقتاً بتعددية تكون منطلقة من وحدة الأصول السابقة ، ومضبوطة بالضوابط الشرعية التي ذكرنا بعضها فيما سبق ، بل قد

تكون هذه التعددية لها جوانب نافعة ، لأن فروض الكفاية ومصالح الأمة اليوم لا يمكن أن يقوم بها فرد أو جماعة من الجماعات مهما أوتيت من القدرات والطاقات بعد أن عيثت بهذه الفروض والمصالح عوامل عديدة منها عجز علماء الأمة ، وجهل أبنائها ، وتآمر حكامها ، وتكالب أعدائها في الداخل والخارج .
وفي سبيل القيام بهذه الفروض ، والنهوض بهذه المصالح لابد من توزيع المهام والأدوار، وقيام كلٍ بدوره وفق مجاله وتخصصه ضمن الإطار العام لأهل السنة والجماعة ، فكما أن كل جماعة لها عناصر توزعها على العمل حسب اختصاصها وكفاءتها ، فإن هذه الجماعات المتعددة هي بالنسبة إلى الجماعات الكبرى – جماعة أهل السنة والجماعة – بمثابة تلك العناصر في جماعاتها الصغيرة .
إن الثغرات المطلوب سدها والفروض المتعين القيام بها عديدة وكبيرة تتطلب جهد الجميع وطاقات الكل ، فلنحسن توظيف ما لدينا من طاقات وجهود وتوزيعها على تلك الثغرات والفروض ، فلدينا جماعات ذات باع وتاريخ حسن في نشر العقيدة الصحيحة ومحاربة البدع بين المسلمين ، فلتقف هذه الجماعات على هذا الثغر الذي لا تخفى أهميته وأولويته .
ولدينا جماعات ذات تجربة وكفاءة في المجال الدعوي وانتشال العصاة من أوكار المعاصي إلى رحاب الطاعة والهداية فلتواصل عملها وبذل جهودها في هذا المجال .
ولدينا جماعات أخرى برعت في الرد على الأفكار الهدامة وفضح مخططات وأساليب الأعداء وتقديم الإسلام في صورته الشاملة الكاملة التي تضمن سعادة الدنيا والآخرة ، فلتلتزم هذه الجماعات بما التزمت به في هذا المجال .
ولدينا جماعات أخرى لها القدرة على العمل السياسي والتخطيط وبث الوعي الحركي بين المسلمين وهذا مجالٌ مهم إذا ما ضبط بالضوابط ، وتُجُنِبت المفاسد المترتبة عليه ، فلتواصل هذه الجماعات وقوفها على هذه الثغرة .
ولدينا جماعا أخرى تمارس الإعداد وتدعو إلى الجهاد لتحرير أراضي المسلمين واسترجاع مقدساتهم وإقامة شرع الله تبارك وتعالى ، فلتقم هذه الجماعات بهذا الفرض العظيم ولتستنفر له الأمة ، فإن الأمة لم يتجرأ عليها أعداءها هذه الجرأة غلا بعد أن تركت الجهاد في سبيل الله .
وهنالك طوائف تملك المال وثانية تملك الرجال ، وأخرى لها سبق في المجال العلمي ، وأخرى تجمع بيع أكثر من مجال ، والساحة الإسلامية بحاجة إلى كل هؤلاء ، فليقف كل على مجاله الذي يحسنه ، وميدانه الذي يتقن العمل فيه في تناصحٍ مستمر واستعداد دائم لتجاوز الأخطاء وفرح بكل نقد بناء يعمل على حفظ المسيرة الكبرى من الخلل والانحلال بعيداً عن التشهير والاتهام والنقد الهدام ، وتصيد الأخطاء ، والطعن واللعن ، والتشنيع والتبديع .
وتوزيع الاختصاصات هذا ليس جدياً على ساحة العمل للإسلام ، فقد كان السلف رضوان الله عليه يقوم كل منهم بما يحسن ويتقن ، والصحابة رضوان الله عليهم كانوا كذلك ، فمنهم من كان عطاؤه في نشر العلم بالكتاب والسنة كابن عباس ، ومنهم من كان عطاءه في المجال الجهادي كان من بعدهم من السلف والخلف كل ينوب عن الأنبياء فيما يتقنه ، كما قال ابن تيمية رحمه الله :" .. كلٌ منهم يقوم مقام الأنبياء في القدر الذي ناب عنهم فيه ، هذا في العلم والمقال ، وهذا في العبادة والحال وهذا في الأمرين جميعاً " . [مجموع الفتاوى 4/97] .
ويقول عنهم في موضع آخر : " فيهم الصديقون والشهداء والصالحون ، ومنهم أعلام الهدى ومصابيح الدجى .. وفيهم الأبدال الأئمة الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم " [المرجع السابق] .

وقد كان كل منهم يلزم الباب الذي فتح الله له فيه من أبواب الخير ، دون أن يذم من لزموا أبواباً أخرى فتح الله لهم فيها ، فهذا الإمام مالك رحمه الله لما بعث غليه عبد الله العمري العابد يحضه على الانفراد والعزلة والعمل ، كتب إليه مالكٌ رحمه الله " إن الله قسم الأعمال كما قسم الأرزاق ، فرب رجل فتح له في الصلاة ولم يفتح له في الصوم ، وآخر فتح له في الجهاد ، فنشر العلم من أفضل أنواع البر ، وقد رضيت بما فتح لي فيه وأرجو أن يكون كلانا على خير وبر" . [انظر السير الكبير] .

ومما تجب مراعاته هنا في هذه التعددية التي يتوزع فيها العاملون للإسلام على مجالات اختصاصاتهم وكفاءاتهم من فروض الكفاية ومصالح الأمة ، الموازنة الدقيقة بين مردود العمل الذي تقوم به جماعة ما في مجال ما ، وبين الضرر الذي قد يعود به ذلك العمل على العاملين والأعمال في المجالات الأخرى ، فلا يسوغ أن تقدم جماعة أو شخص على عملٍ يكون مردوده السلبي على الجميع أكثر من مردوده الإيجابي .

وهذه النقطة مهمة للغاية تحتاج إلى تفصيل قد نتطرق له في المستقبل القريب ، إن شاء الله ولكن الضابط العام فيها هو ما ذكرناه هنا .

المعلم الثالث : ضبط الخلاف بمنهج السلف .

لقد سبق معنا بيان أن الخلاف في المسائل الاجتهادية ونحوها أمر لابد منه ، وسبق معنا أن هذا الخلاف لا يجوز أن يؤدي إلى تفرق الجماعة وتنافر القلوب ، وسبق معنا كذلك بيان ما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم عندما يحصل بينهم نزاع أو خلاف من الحرص على الألفة والعصمة وأخوة الدين ، فقد كانوا كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا ما أنزل الله تعالى في قوله " (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) وكانوا يتناظرون في المسألة العلمية والعملية مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين " [مجموع الفتاوى 24/172] .

وما كان أحد منهم يحكم على مخالفه بكفرٍ ولا فسقٍ ولا معصية ، بل ولا ينكرون على بعضهم المسائل الاجتهادية .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن حالهم : " وما زال كثير من السلف يتنازعون في هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحدٍ بكفر ولا فسق ولا معصية " [مجموع الفتاوى 3/229].

وما نريد أن نؤكده هنا – بالإضافة إلى ماسبق – هو مايلي :

1- أن الحكم عند التنازع هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وفق فهم السلف الصالح وإجماع الأمة . وكل ما سوى ذلك فمنه مقبول ومردود ، فنحن مطالبون عند التنازع والخلاف بالتحاكم إلى الكتاب والسنة .

قال تعالى : (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً .) . ويقول : (وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله) .

ومع ذلك فإنه ستبقى خلافاتٌ مستقرة لا تُحسم. إما لأنها لم يرد بشأنها دليل خاص يرفع النزاع ، أو ورد دليل واختلفت فيه الأفهام ، أو لأنها تعارضت فيها الأدلة أو غاب بعضها عن بعض الأطراف واطلع عليه بعض آخر ، أو غير ذلك من أسباب الخلاف .

وكثير من قضايا العمل الإسلامي المعاصر هي من هذا الباب الذي لا يضر الخلاف فيه ، بل ينبغي فيه التغافر والتسامح مع النصح المستمر والاستعداد لقبول الرأي الراجح وتجاوز الأخطاء والسلبيات .

2- ضرورة التفريق بين الثوابت والقطعيات التي هي محل إجماع ، والمسائل الاجتهادية التي هي محل نزاع ، فالأولى لا يقبل فيه الخلاف ولا يسوغ ، والثانية

تقبل فيها الاجتهادات وتعدد وجهات النظر ، ولا يمكن إلزام المخالف فيها برأي لم يتبين له رجحانه .

يقول ابن تيمية رحمه الله عن الأمور التي هي من موارد الاجتهاد التي تنازع فيها أهل العلم والإيمان : " فهذه الأمور قد تكون قطعية عند بعض من بين الله له الحق فيها ، لكنه لا يمكنه أن يلزم الناس بما بأن بها بأن له ولم يبين لهم .. وقد تكون اجتهادية عنده أيضاً ، فهذه تسلم لكل مجتهد ومن قلده .. بحيث لا ينكر ذلك عليهم " . [مجموع الفتاوى 282-284] .

لكن ينبغي أن نُذَكّر هنا بأن المجتهد في مثل هذه المسائل لابد أن يكون أهلاً للاجتهاد والنظر في الموضوع محل خلاف ، وإلا فهو إثم ولو اصاب الحق .

3- أنه لابد من إحياء روح النقد البناء والاستعداد لقبول هذا النقد في جو من رحابة الصدر ، وأدب الخلاف ، وروح العدل والإنصاف .

ونحن إذا كنا قد ركزنا فيما سبق على إبراز أخطاء المنتقدين ، فإننا لا نعفي بذلك العاملين للإسلام من المسئولية ، فهنالك جوانب نقص وأخطاء كثيرة عند كثير من الحركات والجماعات الإسلامية ، يجب على هذه الحركات أن تتحلى برحابة الصدر لقبول النقد البناء بشأنها ، مع الاستعداد لتجاوزها ، فذلك مقتضى الصراحة مع الذات من جهة وحقٌ لأبناء هذه الحركات وغيرهم من المسلمين من جهة أخرى .

إن من حق هؤلاء على هذه الحركات والجماعات أن يسألوها ماذا أنجزت خلال عشرات السنين ؟ وماذا قدمت للإسلام والمسلمين ؟ وكم خطوة قطعت في سبيل إخراج الأمة من وضعها الراهن وتحرير مقدساتها ومدافعة أعدائها ؟ وماذا بذلت في سبيل وحدة المسلمين والعاملين للإسلام ؟ وكم من التضحيات قدمت في سبيل ذلك ؟ .

ولا شك أن الإجابات ستضم ذكر إنجازات في مجالات عديدة ، ولكن هل كانت تلك الإنجازات هي كل الممكن والمقدور عليه ؟ أم كان من الممكن مضاعفة تلك الإنجازات لو تُجُنِبَت كثير من الأخطاء التي ما زالت تتكرر مرة بعد أخرى ؟ .

وهذه التساؤلات وغيرها مشروعة بلا شك ، ولن تستطيع الحركات الإسلامية الإجابة عليها بشكل مرض إلا من خلال الالتزام بما سبق ذكره ، والعمل على توحيد جهود الأمة .

تلك كانت بعض أبرز الملامح والصفات التي نراها تشكل المعالم الأساسية لإطار التنسيق والتعاون بين العاملين للإسلام من أهل السنة والجماعة .

وهذا التنسيق والتعاون والاجتماع الذي نسعى إليه ، وإن كان هدفاً مرحلياً ومطلباً مهماً ، فإنه لا يجوز أن ينسينا الهدف الأكبر في هذا المجال وهو وحدة المسلمين جميعاً وقيام دولة الإسلام الكبرى ، تحت راية التوحيد وحكم شريعة القرآن . فالسعى لهذا الهدف فرض دل عليه الكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة .

إن الحد السابق من التنسيق والتعاون والاجتماع ، لا يسد إلا جزءا محدوداً من الفراغ الكبير الناتج عن غياب دولة الإسلام وخلافته ، فيجب ألا نقف عند هذا الحد ، وأن نستمر في العمل على رفع مستوى التنسيق والتعاون وتفعيله وتوسيع دائرته وتعميق جذوره مع مراعاة الضوابط الشرعية اللازمة ، حتى نسد أكبر قدر من ذلك الفراغ ، وحتى نبعث بذلك أمل الوحدة والاجتماع في نفوس الأمة ، بعد أن كاد يتوارى وراء سحب الخلافات والفرقة المخيمة عليها ، ونمهد لتحقق البشارات والوعود النبوية لنا بعودة الخلافة الإسلامية الراشدة ، وما يصاحبها من عز وتمكين ونصر للمسلمين على أعدائهم وفي مقدمتهم اليهود .

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم مبشراً بالخلافة الراشدة التي ستحكم هذه الأمة بعد الملك الجبري العضود الذي حكمها فترات طويلة من عمرها " (إن أول دينكم نبوة ورحمة ، تكون فيكم ما شاء الله أن تكون ، ثم يرفعها الله جل جلاله ، ثم يكون ملكاً عضاً ، فيكون ما شاء الله أن يكون ،ثم يرفعه الله جل جلاله ، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة ، تعمل في الناس بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ويلقي الإسلام بجرانه في الأرض ، يرضى عنها ساكن السماء وساكن الأرض ، لا تدع السماء من قطر إلا صبته مدراراً ، ولا تدع الأرض من نباتها وبركاتها شيئاً إلا أخرجته) [رواه البزار بسند صحيح] .

ويقول صلى الله عليه وسلم مبشراً بالمعركة الفاصلة بين المسلمين واليهود : " لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود ، فيقتلهم المسلمون ، حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر ، فيقول الحجر أو الشجر يا مسلم ، يا عبد الله هذا يهودي خلفي، فتال فاقتله ، إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود " [رواه البزار بسند صحيح] .

وفوق هذه الوعود الغيبية الصادقة ، والمبشرات النبوية المحققة ، هنالك مبشرات واقعية كثيرة تبعث الأمل ، وتدفع إلى العمل .

ومن أبرز هذه المبشرات هذه الصحوة الإسلامية المباركة التي تعم أرجاء الأرض وقاراتها ، هذه الصحوة التي أدرك الأعداء أنها الخطر الحقيقي عليهم ، فركزوا جهودهم على محاربتها .

يقول بن غوريون : " نحن لا نخشى الاشتراكيات ، ولا القوميات ، ولا الملكيات في المنطقة ، إنما نخشى الإسلام.هذا المارد الذي نام طويلاً وبدأ يتململ في المنطقة .. إني أخشى أن يظهر محمد جديد في المنطقة " [من كتاب قادة الغرب يقولون دمروا الإسلام لمؤلفه جلال العالم ص 61] .

هذه الصحوة تمتلك قدرة هائلة على التغيير بما لديها من طاقات وقدرات عظيمة ، لكن تنقصها القيادة الفاعلة التي تنظم تلك الجهود والطاقات وتسير بها في الطريق الصحيح .

يقول المستشرق جب في كتابه (وجهة الإسلام) " إن الحركات الإسلامية تتطور عادة بسرعة مذهلة مدهشة ، فهي تنفجر انفجاراً مفاجئاً قبل أن يتبين المراقبون من أماراتها ما يدعوهم إلى الاستراية في أمرها . فالحركات الإسلامية لا ينقصها إلا الزعامة وظهور صلاح الدين " [نقلاً عن كتاب لا طريق غير الجهاد لتحرير المسجد الأقصى " مجاهد صلاح الدين] .

لكن قبل تحقق تلك الوعود والبشارات ، وقبل أن تبلغ الصحوة الإسلامية مداها المطلوب ، يجب أن ندرك أنه لابد من تقديم تضحيات كبيرة ، وبذل جهود عظيمة ، وهذه التضحيات والجهود مطلوبة منا اليوم أكثر من أي وقت مضى ، فإذا نحن لم نقدم تلك التضحيات ونبذل تلك الجهود ، متنازلين عن حظوظ أنفسنا ومصالحنا الشخصية ، في سبيل مصلحة الاجتماع والائتلاف في هذا الوقت الذي أصاب الأمة فيه ما أصابها من الذل والمهانة ، وتعرضت لما تعرضت له من انتهاك العرض ، واحتلال الأرض ، وتدنيس المقدسات ، ونهب وسلب الخيرات والثروات فمتى يكون منا ذلك؟ .

ومما يدخل في هذا المضمار العمل على إيجار إطار أو كيان إسلامي عالمي دائم (هيئة أو مؤتمر) تُمَثّل فيه الأمة من جلال العلماء والدعاة والمفكرين والعاملين للإسلام الذين عرفوا بالصدق والإخلاص والاهتمام بأمور دينهم وأمتهم.

ويكون من أهداف هذا الإطار أو الكيان تحديد أولويات العمل الإسلامي ، وتحديد منطلقاته ، وضبط مسيرته ، والدفاع عن قضايا المسلمين ، والتحدث باسم الأمة

المسلمة ، فيكون بذلك استجابة حقيقية لواجب المرحلة وتعبيراً صادقاً عن ضمير الأمة المسلمة ورغبات شعوبها وبديلاً عملياً عن المؤتمرات والهيئات السلطانية التي يخدر بها الطواغيت مشاعر الشعوب المسلمة . ويتآمرون من خلالها على الإسلام والمسلمين .

إن إحياء هذا المنهج منهج الوحدة والاجتماع ، وترك الفرقة والنزاع ، احياءه بالقول والعمل ، والدعوة والممارسة ، يجب أن يحتل مكانه في الأولويات عند العاملين للإسلام بمختلف جماعاتهم وتنظيماتهم ، هؤلاء العاملين الذين نرى أنهم يمثلون في مجموعهم عناصر الطائفة المنصورة في هذا العصر ، التي قال عنها صلى الله عليه وسلم : (لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرين على الناس) [رواه مسلم].

ولا يقدح في انتساب هؤلاء لهذه الطائفة تنوع اهتماماتهم وتباعد بلدانهم ما داموا ملتزمين بالأصول السابقة التي التقى عليها أهل السنة والجماعة عبر التاريخ ، فالطائفة المنصورة فسرها العلماء تفسيرات تصدق على حال العاملين للإسلام اليوم .

يقول النووي رحمه الله في شأن هذه الطائفة : " يجوز أن تكون الطائفة جماعة متعددة من أنواع المؤمنين ما بين شجاع وبصيرٍ بالحرب وفقيه ومحدث ومفسر وقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وزاهد وعابد ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في بلد واحد ، بل يجوز اجتماعهم في قطر واحد ، وإفتراقهم في أقطار الأرض ويجوز أن يجتمعوا في البلد الواحد وأن تكون في بعض منه دون بعض " [فتح الباري 295/13].

هذه الطائفة هي أمل هذه الأمة اليوم في هذا العصر الذي أدلهمت فيه الظلمات والخطوب وتلاحقت المصائب والكروب وتداعى الأعداء على أمة الإسلام تداعي الأكلة إلى قصعتها ، فصارت الأمة الإسلامية إلى الحال التي ذكرنا بعض ملامحها سابقاً ، فالطائفة المنصورة هي الأمل في هذا الوضع ، فبعلم الكتاب والسنة الذي تبثه وتنشره تضيء الأمل طريق النجاة وسبيل الهدى ، وبالدعوة إلى الله التي تقوم بها تخرج الناس من ظلمات الكفر والمعاصي إلى نور الهداية والطاعة ، وبالجهاد والإعداد الذي تمارسه تحمي العقيدة والدين وتدافع عن العرض والأرض وتمكن دولة الإسلام على أرضه ، وبما تنشره من الوعي والفهم بين الناس تستنفر طاقات الأمة ومشاعرها للنهوض بمسئولياتها التي هيأها الله لها وجعلها بها خير أمة أخرجت للناس ، وهذه الطائفة ليس حكراً على أحد فكل ما اتصف بصفاتها كان منها والمشاركة في الواجبات والمسئوليات التي تقوم بها هي فرض على جميع المسلمين على الرجل والمرأة والشاب الصغير والشيخ الكبير والثري الغني والمعدم الفقير والظالم لنفسه والمقتصد والسابق بالخيرات والعالم وغيره وكل هؤلاء يستطيعون المشاركة في النهوض بالمسئوليات والواجبات السابقة بما تيسر ، فالدعوة الصادقة ، والنصيحة الخاصة ، والأقتراح الهادف ، والدفاع المنصف ، والكلمة الطيبة ، والدرس الخاص ، والمحاضرة العامة ، والكتيب والشريط ، والمقالة والمشروع الخيري ، والموقف المحدود ... إلخ .

كل هذه الأعمال مطلوبة ومرغوبة ولها دور مهم في النهوض بتلك الواجبات والمسئوليات فالرسول صلى الله عليه وسلم قد علمنا ألا نحقر من المعروف شيئاً وعلى الرغم من تعدد الواجبات والمسئوليات الملقاة على عاتق العاملين للإسلام اليوم وتعدد وسائل النهوض والقيام بتلك الواجبات والمسئوليات ، فإن العمل على إصلاح ذات بين المسلمين والقضاء على أسباب ومظاهر الخلاف وبيان منهج أهل

السنة والجماعة في ذلك تبقى له الأولوية في تلك الواجبات لأن أكـثر تلـك الواجبـات إن نقل كلها لم يمكن القيام بها فـي جـو الفرقـة والخلاف والتعصـب والتحـزب ، فمـا أحرى القيادات الإسلامية والعلماء والدعاة بإحياء هذا المنهـج فـي السـاحة الإسـلامية قـولاً فـي خطبهـم ودروسـهم ولقـاءاتهم وتوجهـاتهم وعملاً بتجسـيده فـي علاقـاتهم وسلوكهم مع إخوانهم حتى تأتلف القلوب وتجتمع النفوس وتتوحد الطاقـات والجهـود ضد العدو الخارجي ، فيتحقق بذلك فينا ما وصفه الله تعالى به لرسوله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم بقوله : (محمد رسول الله والذين معه اشـداء علـى الكفار رحماء بينهم) [سورة الفتح آية 29] فإن القوم إذا اجتمعوا صلحوا وملكـوا وإذا تفرقوا فسدوا وهلكوا .

وهل هنالك عمل -في مثل ما نعيشه من خلافات اليوم – أفضل من إصلاح ذات بيننا ؟ أم هنالك أخطر من فساد ذات البين هذه ؟ .

إن الرسول صلى الله عليـه وسـلم يقـول : (ألا أخـبركم بأفضـل مـن درجـة الصـيام والصلاة والصدقة ؟ قالوا بلي يارسول الله ، قال إصلاح ذات الـبين ، فـإن فسـاد ذات الـبين هـي الحالقـة لا أقـول تحلـق الشـعر ، ولكـن تحلـق الـدين) . [رواه أبـو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح].

وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن حال الأمـة اليـوم أوضـح مصـداق لهـذا الحديث .

ونحن نرجو من الله تبارك وتعالى أن يكون عملنا هذا قياماً بجزء من الواجب في هـذا الموضوع ، واستجابة موفقة لقول اللـه تبـارك وتعـالى: " فـاتقوا اللـه واصـلحوا ذات بينكم " الأنفال الآية 1 . وقوله تعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعـاً ولا تفرقـوا) [آل عمران الآية 103] .

وقوله تعالى (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك ومـا وصـينا بـه إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيـه) [الشـورى الآيـة 13] وأن يكون مساهمة نافعة في التقريب بيـن مختلـف عناصـر الطائفـة المنصـورة ، القائمـة بخلافة النبوة في مختلف المجالات في العلم والمقال ، وفي السلوك والحـال ، وفـي الدعوة والجهاد ، وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وغير ذلك من واجبات هذا الدين وفرائضه وسننه وآدابه وأحكامه وشرائعه ، ونسأله تعـالى أن يصـلح ذات بيننـا ، ويؤلف بين قلوبنا ويهدينا سبل السلام ، ويخرجنا من الظلمات إلى النـور ، ونسـأله أن يبرم لهذه الأمة أمر رشد يعز فيه أهل طـاعته ويُـذَل فيـه أهـل معصـيته ، ويـؤمر فيـه بالمعروف وينهى فيه عن المنكر ، وأن يجعلنـا مـن الـذين يسـتمعون القـول فيتبعـون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب .

هذا ما أردت إبداءَه في هذا الموضوع الشائك الكبير الخطير ، فما كان فيه من توفيـق فمن الله ، وما كان من خطإٍ ونقصٍ فمن النفس والشيطان ، وإن أريد إلا الإصـلاح مـا استطعت وما توفيقي إلا باللَّه عليهِ توكلت وإليه أنيب .

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل